S/PV.7165

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

السنة التاسعة والستون

مؤقت

الجلسة ٧١٦٥

الثلاثاء، ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٤، الساعة ١٧/٥٥

نيويورك

الرئيسة	السيدة أوغوو	(نيجيريا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	الأرجنتين	السيدة بيرسيبال
	الأردن	السيد حمود
	أستراليا	السيد كوينلن
	تشاد	السيد مانغارال
	جمهورية كوريا	السيدة بايك جي – آه
	رواندا	السيد ندوهونغيرهي
	شيلي	السيد باروس
	الصين	السيد ليو جيايي
	فرنسا	السيد أرو
	لكسمبرغ	السيدة لوكاس
	ليتوانيا	السيدة مورموكايته
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك لايل غرانت
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة باور

جدول الأعمال

رسالة مؤرخة ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لأوكرانيا لدى الأمم المتحدة (S/2014/136)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 506.

1431420 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة ١٧/٥٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

رسالة مؤرخة ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٤، موجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من الممثل الدائم لأوكرانيا لدى الأمم المتحدة (S/2014/136)

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل أوكرانيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد جيفري فيلتمان، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن، نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن للسيد فيلتمان.

السيد فيلتمان (تكلم بالإنكليزية): عندما اجتمعنا آخر مرة لمناقشة موضوع أوكرانيا في ١٦ نيسان/أبريل (انظر S/PV.7157)، لاح بصيص أمل داخل المجلس، للمرة الأولى خلال أسابيع بينما كنا ننتظر نتائج المحادثات الرباعية التي كان من المقرر عقدها في جنيف في اليوم التالي، بهدف وقف تصعيد الأزمة.

إننا نأسف اليوم، لأن الروح التوافقية التي ظهرت في ١٧ نيسان/أبريل تلاشت فيما يبدو. وقد تعثر تنفيذ بيان جنيف، حيث سعت الأطراف لإعطاء تفسيرات مختلفة لما تم الاتفاق عليه. وفاقم خطاب لا طائل منه من جانب العديد من الأطراف التوترات المحتدمة أصلا. وفي الوقت نفسه، يستمر تدهور الحالة في أجزاء من شرق وجنوب أوكرانيا.

جرى في ٢٥ نيسان/أبريل، إلقاء القبض على مجموعة من المراقبين العسكريين التابعين لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والموظفين الأوكرانيين المرافقين لهم واحتجازهم. ورغم الإفراج عن أحد المراقبين منذ ذلك الحين، لا تزال البقية رهن الاعتقال. وكما ذكر الأمين العام أمس، فإن الأمم المتحدة تدين بشدة هذا العمل، وتحث المسؤولين عنه على إطلاق سراح المراقبين والموظفين فورا، بدون قيد أو شرط ودون أن يمسهم سوء. وأحث جميع أصحاب النفوذ في هذه الحالة على المساعدة في حلها بسرعة. هناك أرواح يمكن أن تكون في خطر. وتتزايد مجموعات الميليشيات والمدنيين المسلحين من حيث العدد وتظهر في المزيد من المدن في أنحاء المنطقة، وتستولي على المباني، وتقيم الحواجز، وتغلق بلدات ومجتمعات محلية بأكملها، وتعزلها عن بقية البلد. وثمة تقارير متزايدة عن وقوع حالات تعذيب وخطف واشتباكات عنيفة.

وقد أفيد في وقت سابق اليوم، بأن جماعات أعلنت نفسها جماعات انفصالية، بدأت عملية للسيطرة على لوغانسك. وقبل بضع ساعات فقط، اقتحمت مقر الشرطة في المدينة، وفتحت نيران الأسلحة الآلية، وقامت بإلقاء القنابل الصاعقة على ضباط الشرطة الذين كانوا لا يزالون موجودين داخل المبنى. واستولوا في وقت سابق من اليوم، على عدد من المباني الأخرى، بما في ذلك مبنى الإدارة الإقليمية ومكتب المدعي العام. ولا يزال مبنى أمن الدولة في لوغانسك، الذي تم الاستيلاء عليه في أوائل نيسان/أبريل الماضي، تحت سيطرة هذه الجماعات.

وأطلق يوم أمس ٢٧ نيسان/أبريل، مجهولون النار على هنادي كيرنيس عمدة خاركوف، الذي أصيب في الظهر. ولا يزال في حالة حرجة. واستولى في نفس اليوم، انفصاليون أعلنوا نفسهم من جانب واحد، على مبنى تابع للحكومة المحلية في كستينتينفكا، الواقعة أيضا في إقليم دونيتسك، بينما تحولت مسيرة مؤيدة للوحدة في دونيتسك نفسه، إلى العنف

عندما أفيد أن عناصر انفصالية هاجمت الجماعة بالهراوات والسلاسل. واندلعت أيضا في ٢٧ نيسان/أبريل في خاركيف، اشتباكات بين نحو ٤٠٠ معارض و ٥٠٠ إلى ٦٠٠ مؤيد لأوكرانيا موحدة، وأدت إلى وقوع العديد من الإصابات.

إن ما وصفته للتو، ما هو إلا تطورات حدثت خلال الأيام الأربعة الماضية. وينبغي لهذه التطورات أن تكون بمثابة إنذار لنا جميعا.

وفيما يخص دور الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، توفر بعثة مراقبة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، معلومات تقوم على الحقائق ومتاحة للجمهور، بشأن حالة حقوق الإنسان في أوكرانيا. وواصل الأمين العام انخراطه الرفيع المستوى مع زعماء العالم. وهو شريك للمجلس في استخدام مساعيه الحميدة للمساعدة على تحقيق العودة إلى الدبلوماسية، والتوصل إلى حل سلمي. ومن هذا المنطلق، طلب مني العودة إلى أوكرانيا الأسبوع المقبل.

وكما قال الأمين العام بالأمس،

”علينا أن نجد سبيلاً للعودة إلى روح التوافق التي تجلت في ١٧ نيسان/أبريل في جنيف. والحل الدبلوماسي والسياسي لهذه الأزمة أمر ضروري طال انتظاره“.

[هامش] الوقت عامل أساسي. فلنعمل بتضافر وسرعة من أجل تحقيق السلام والاستقرار.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد فيلتمان على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السير مارك لايل غرانت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): إنني ممتن لوكيل الأمين العام فيلتمان على إحاطته الإعلامية.

وقد طلبت المملكة المتحدة عقد هذه الجلسة لأننا نشعر بقلق بالغ حيال تدهور الوضع الأمني في جنوب وشرق أوكرانيا، ولأن اتفاق جنيف في ١٧ نيسان/أبريل لم يتحقق هدفه حتى الآن بعودة الاستقرار في أوكرانيا. ومن الأهمية بمكان أن يواصل مجلس الأمن متابعته الوثيقة للأحداث في أوكرانيا وما تمثله تهديد للسلم والأمن الدوليين.

سنسمع بلا شك ادعاءات روسية بأن تصرفات الحكومة الأوكرانية هي ما يزعزع استقرار جنوب وشرق البلاد. وحقيقة الأمر، إن روسيا اتخذت المزيد من الخطوات الخطيرة بهدف إثارة عدم الاستقرار في أوكرانيا. وقد وجهت الأعمال شبه العسكرية في سلوفيانسك وكراماتورسك ولوغانسك وبلدات أخرى في شرق أوكرانيا. واخترقت الطائرات والمروحيات العسكرية الروسية المجال الجوي الأوكراني. وواصلت القوات المسلحة الروسية إجراء تدريبات عسكرية على الحدود الأوكرانية. وكل هذه محاولات واضحة لتصعيد التوترات داخل أوكرانيا.

وصاحب تلك الخطوات تكثيف للخطاب الإعلامي السلبي. وأكد الممثل الدائم للاتحاد الروسي أن روسيا لديها أساس قانوني للتدخل في أوكرانيا بموجب حق الدفاع عن النفس وفقاً للمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة. وهذا الزعم يأخذ تحريف روسيا للقانون الدولي إلى مستوى جديد. فلا مبرر أو أساس قانوني على الإطلاق لتطبيق أحكام المادة ٥١. والرعايا الروس لا يواجهون تهديداً في أوكرانيا – وهذه حقيقة تأكدت في مناسبات عدة، بما في ذلك من قبل بعثة الرصد التي أوفدها مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة ومفوض منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لشؤون الأقليات القومية. وهذا الخطاب غير المسؤول تماماً يرمي إلى تهديد الحكومة الأوكرانية وإرهابها وإيجاد ذريعة وهمية لارتكاب المزيد من الانتهاكات غير المشروعة لسيادة أوكرانيا وسلامة أراضيها.

ونتيجة للأنشطة الروسية، ازداد التدهور الملحوظ في الوضع الأمني في شرق وجنوب أوكرانيا، كما أشار السيد فيلتمان للتو. والمملكة المتحدة تدين اختطاف فريق مراقبي وثيقة فيينا لمنظمة الأمن والتعاون ومرافقيه الأوكرانيين تحت تهديد السلاح وعرضهم في موكب عام. وندعو المسؤولين عن ذلك لضمان المعاملة الآمنة لأفراد الفريق والإفراج الفوري عنهم، ونحث روسيا، وهي نفسها عضو في المنظمة، على أن تستخدم نفوذها لضمان أن يتم ذلك دون مزيد من التأخير.

في ١٧ نيسان/أبريل، نجحت المحادثات بين أوكرانيا وروسيا والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في الاتفاق على خطوات لتخفيف حدة التوتر. والمملكة المتحدة رحبت بالاتفاق والفرصة التي يتيحها لاستعادة الاستقرار في أوكرانيا. ولكن هذه الفرصة قد أهدرت. ومنذ ١٧ نيسان/أبريل، باتت الإجراءات التي تتخذها كييف وموسكو تقف على طرفي نقيض. دعونا ننظر في الحقائق.

أولاً، إن اتفاق جنيف دعا كل الأطراف للامتناع عن العنف والتخويف والأعمال الاستفزازية. ومن جانبها، تحلت الحكومة الأوكرانية بضبط نفس جدير بالثناء عند قيامها بعمليات أمنية محسوبة ومتناسبة للتعامل مع المجموعات المسلحة التي كانت تحتل المباني الحكومية وتقيم نقاط التفتيش بصورة غير قانونية. والحكومة الأوكرانية هي صاحبة الحق والمسؤولية عن الحفاظ على سيادة القانون وحماية مواطنيها وموظفيها على الأراضي الأوكرانية. وروسيا، من جهة أخرى، تواصل مناوراتها العسكرية وخطابها العدواني.

ثانياً، إن الاتفاق دعا إلى تجريد كل المجموعات المسلحة غير القانونية من السلاح. وشرعت الحكومة الأوكرانية فور توليها السلطة في جمع الأسلحة غير القانونية. ولا يوجد الآن أي متظاهرين مسلحين بصورة غير قانونية في ساحة الميدان ولا تجوب دوريات مجموعات الدفاع الذاتي المسلحة شوارع كييف. ولكن في سلوفيانسك والمدن الشرقية الأخرى، مازلنا نرى قوات شبه عسكرية مدججة بالسلاح ومزودة بالبنادق الآلية والقنابل الصاروخية، وذلك بتشجيع من روسيا.

ثالثاً، دعا الاتفاق إلى إخلاء جميع المباني التي تم الاستيلاء عليها بصورة غير مشروعة والشوارع والأماكن العامة المحتلة. وتقوم الحكومة الأوكرانية بشكل منهجي وتدريجي بإزالة المتاريس حول ساحة الميدان، كما تتقلص الاحتجاجات هناك تدريجياً. وعلى النقيض من ذلك، ترفض روسيا استخدام نفوذها لكبح الجماعات المسلحة في الشرق. وصرح وزير الخارجية لافروف في ٢٣ نيسان/أبريل بأن روسيا لن تدعو تلك الميليشيات غير القانونية إلى إلقاء السلاح وإخلاء المباني. وبدلاً من ذلك، جرى تعزيز المتاريس وحواجز الطرق في شرق وجنوب أوكرانيا بشكل مطرد.

علاوة على ذلك، وفي حين قدمت أوكرانيا مشروع قانون إلى البرلمان الأوكراني من شأنه العفو عن المتظاهرين الذين يقومون بإخلاء المباني الحكومية وإلقاء أسلحتهم، لم تقرر روسيا إلغاء الإذن الصادر عن البرلمان الروسي باستخدام القوة العسكرية في أوكرانيا، كما أنها تمتنع عن إدانة تجاوزات الجماعات المسلحة الموالية لروسيا في جنوب وشرق أوكرانيا والتي تناقلتها وسائط الإعلام على نطاق واسع. وتشمل تلك التجاوزات ما لا يقل عن ١١ عملية اختطاف، ومن بين المختطفين عدد من الصحفيين الأوكرانيين والدوليين، إلى جانب تعذيب وقتل مسؤول محلي أوكراني وشخصين محليين آخرين. وكان الحادث المؤسف لإطلاق النار أمس على عمدة خاركوف علامة أخرى للتحريض على العنف ضد أولئك الذين اختاروا دعم أوكرانيا موحدة.

أخيراً، شرعت أوكرانيا في عملية شاملة للإصلاح الدستوري ولامركزية السلطة. وأعلنت عن تدابير لضمان حماية اللغة الروسية، وأدانت حالات معاداة السامية وكراهية

الأجانب، في حين استمر الخطاب الروسي في إثارة التوترات بادعاء كاذب بأن اللغة الروسية مهددة في أوكرانيا، ومزاعم بأن حكومة كييف معادية للسامية.

وعندما تتضح الحقائق، فإنها تدحض خيال الدعاية الروسية. وبعد أن ضمت القرم بصورة غير مشروعة، تقوم روسيا الآن بزعزعة استقرار جنوب وشرق أوكرانيا كجزء من خطتها لتقويض قدرة شعب أوكرانيا على تحديد مستقبله سلمياً. وقيامها بذلك إنما هو تهديد للسلام والأمن الدوليين. إلا أن أبواب الدبلوماسية تبقى مفتوحة. ونحث روسيا على أن تتخلى عن المسار الخطير الذي تسلكه وأن تتخذ خطوات عاجلة لتنفيذ اتفاق جنيف.

وفي ظل الظروف الصعبة للغاية التي تواجهها الحكومة الأوكرانية الآن، فإنها تسعى جاهدة لتطبيق برنامج للتحول الديمقراطي والإصلاح الدستوري والاقتصادي الشامل الذي يهدف لتصحيح تلك الفترة الطويلة من سوء الحكم والفساد التي سبقتها. ودعم هذه العملية في مصلحتنا جميعا. تلك ليست سياسة الربح الكامل أو الخسارة الكاملة؛ بل إن الأمر يتعلق بإعادة الاستقرار في أوكرانيا والمنطقة الأوسع والسماح لكل شعب أوكرانيا بتحديد مستقبله. ونهيب بروسيا أن تصبح جزءاً من هذا الجهد الدولي الجماعي.

السيد آرو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد فيلتمان على إحاطته الإعلامية.

منذ أوائل نيسان/أبريل الماضي، تشهد الحالة في أوكرانيا تدهوراً مستمراً. وفي المدن الشرقية، قامت ميليشيات مسلحة، تتصرف بطريقة احترافية ومتزامنة، بالاستيلاء على المباني العامة. والتشابه في العمليات الذي لوحظ في شبه جزيرة القرم هو مما يسترعي الانتباه. والعنف مستمر. وقد احتجز سبعة من مراقبي منظمة الأمن والتعاون في أوروبا رهينة في ٢٥ نيسان/أبريل. ولا بد من إطلاق سراحهم دون تأخير. وفي يوم الأحد، كان رئيس بلدية خاركوف هدفاً للهجوم، حيث يرقد في حالة خطيرة.

إننا نشهد عملية تخريبية خططت لها روسيا ونسقتها وتولت عملية التمويه. بل إن القوات الخاصة الروسية لم تعد تحتجب عن الأنظار. وقبل بعض الوقت، كان زميلنا الروسي ينفي تورطهم في شبه جزيرة القرم، بينما اعترف رئيسه بذلك بعد بضعة أيام. ومما لا شك فيه، أنه سيفعل نفس الشيء فيما يتعلق بالأحداث الجارية في أوكرانيا.

تدين فرنسا إدانة قوية وقاطعة تلك المحاولات غير المقبولة من جانب روسيا لزعزعة الاستقرار في أوكرانيا. ويجب علينا وقف مسار المواجهة هذا والعمل على وقف التصعيد. ويبين الإعلان المشترك المتفق عليه في ١٧ نيسان/أبريل في جنيف بين أوكرانيا وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي السبيل نحو المضي قدما. فهو يدعو جميع الأطراف إلى الامتناع عن العنف وأعمال الترويع أو الاستفزاز، وينص على نزع سلاح الجماعات المسلحة غير الشرعية، وإخلاء المباني والأماكن العامة المحتلة والعفو عن الأشخاص الذين يلقون أسلحتهم، باستثناء الأفراد الذين تلطخت أيديهم بالدماء. ومن الضروري أن تسارع جميع الأطراف إلى تنفيذ ذلك الإعلان دون تأخير وبحسن نية بغية تمكين الدولة في أوكرانيا من استعادة سيادتها على أراضيها. وقد طُلِب إلى بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا أن تضطلع بدور هام في تنفيذ تلك التدابير الرامية إلى وقف التصعيد. ومن الضروري أن يُسمح لها بأداء عملها دون عوائق.

ومع ذلك، فقد شهدنا موقفين مختلفين منذ اعتماد ذلك الإعلان. فمن جهة، أبدت الحكومة الأوكرانية حسن نيتها وعزمها على تنفيذ الإعلان عبر صياغة قانون بشأن العنف والشروع في عملية الإصلاح الدستوري، والتعجيل بتفكيك الحواجز وتسريح الجماعات المسلحة في كييف. وفي ذلك

الصدد، أثني على ضبط النفس ورباطة الجأش اللذين تحلت بهما قوات الأمن الأوكرانية التي استجابت بصورة مناسبة للأعمال الرامية إلى زعزعة الاستقرار على نحو متكرر. وبوسعنا أن نتصور ما كان يمكن أن تفعله أي حكومة أخرى في مواجهة استفزاز كهذا داخل حدود إقليمها الوطني.

ومن الناحية الأخرى، لم يمتثل الجانب الروسي لأي من الالتزامات التي تعهد بها في ١٧ نيسان/أبريل. ولم تصدر منه أي إدانة لأعمال الانفصاليين التي أدت إلى موجة جديدة من العنف، ولم يدعُ أيضا إلى إخلاء المباني العامة. ولم يوجه أي نداء للمقاتلين الموالين لروسيا بالتحلي بضبط النفس ووضع حد للهجمات التي يشنونها على مستودعات الذخيرة وعلى مواطنيهم – الذين يقال أن بعضهم قد تعرض للتعذيب – وعلى الصحفيين أيضا. وبدلا عن إدانة أولئك الذين أخذوا مراقبي منظمة الأمن والتعاون رهائن لديهم، فإن روسيا تصف وجود تلك البعثة في شرق أوكرانيا بأنه استفزاز. ومع ذلك، يحدونا خالص الأمل في أن يكون الإعلان بالأمس عن وقف المناورات العسكرية الروسية على الحدود الأوكرانية حقيقيا وأن يمثل الخطوة الأولى نحو وقف فعلي للتصعيد.

ونحن نمر بمنعطف حاسم الآن. ففي كل لحظة تمر، هناك تزايد في خطر انتشار الفوضى ووقوع الحوادث الدموية. وعليه، فإننا ندعو السلطات الروسية إلى اختيار الطريق المؤدي إلى وقف التصعيد عبر الامتثال فورا وبصورة عملية للالتزامات التي تم التعهد بها في إعلان جنيف. لقد اعتمدنا بالأمس – جنبا إلى جنب مع شركائنا في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة – جزاءات جديدة محددة الأهداف. وإذا ما صارت الحالة أسوأ مما هي عليه، فسنضطر إلى زيادة تلك الجزاءات مرة أخرى. ولكن ليس ذلك ما نفضله على أية حال. يتمثل هدفنا في كفالة إجراء انتخابات رئاسية حرة شفافة وشاملة للجميع في ٢٥ أيار/مايو، على أن يكفل وجود المراقبين الدوليين إجراءها بصورة حسنة. وليس مقبولا إمكانية أن تحول تصرفات بعض الجماعات العنيفة دون القيام بهذه الممارسة الديمقراطية.

ونعرب عن تأييدنا أيضا للإصلاح الدستوري الذي من شأنه أن يكفل احترام الأقليات وتوفير شكل من أشكال اللامركزية. ويجب على جميع الأوكرانيين أن يقرروا مستقبلهم. وبوسع التاريخ والجغرافيا المشتركين أن يؤديا إلى تحقيق مصالحة محتومة ومطلوبة بين أوكرانيا مسالمة ومستقلة وديمقراطية، واتحاد روسي يتخلى عن أوهامه القومية الخطيرة.

السيد ندوهونغوريهي (رواندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه الجلسة الطارئة بشأن أوكرانيا، والسيد جيفري فيلتمان، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، على إحاطته الإعلامية بشأن تطورات الحالة في شرق أوكرانيا. ومع ذلك، نرى أن الشعب الأوكراني والمجتمع الدولي لن يحكما علينا استنادا إلى عدد الإحاطات الإعلامية العلنية التي نعقدها في إطار المجلس أو بمدى قوة البيانات التي ندلي بها، وإنما استنادا إلى إرادتنا السياسية وكيفية استخدام نفوذنا بطريقة فعالة كي نساعد الأوكرانيين على حل الأزمة في بلدهم.

فنحن نشهد حالة آخذة في التدهور على أساس يومي، وتؤدي بصورة بطيئة إلى اندلاع حرب مفتوحة قد تشمل بلدان المنطقة ومن خارجها. وفي الواقع، فإن التطورات التي حدثت خلال الأسابيع القليلة الماضية مثيرة للقلق، وقد أسفرت إلى حد كبير عن تقويض الجهود الدبلوماسية المبذولة من أجل نزع فتيل الأزمة. وندين بأشد العبارات محاولة اغتيال السيد هينادي كيرنس، عمدة بلدة خاركيف، ثاني أكبر المدن الأوكرانية، علاوة على الاحتجاز غير القانوني للمراقبين العسكريين التابعين لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومرافقيهم الأوكرانيين. إن ذلك أمر يشكّل انتهاكا صارخا للاتفاق الحالي، ونطالب بالإفراج عنهم فورا.

وإذ نرحب بالتدابير المشتركة الرامية إلى تهدئة التصعيد المتفق عليها في جنيف في ١٧ نيسان/أبريل، فضلا عن إشراك أصحاب المصلحة الرئيسيين أنفسهم فيها بوصفها خطوة ملموسة نحو إيجاد حل للأزمة، فإننا نشعر بالقلق إزاء عدم تنفيذ العديد من تلك التدابير بعد. ونحث جميع الأطراف على تنفيذ ما عليها في إطار الاتفاق، وخاصة نزع سلاح جميع الجماعات العسكرية، واستعادة جميع المباني المستولى عليها. ويجب السماح لمراقبي منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بالاضطلاع بدورهم والوفاء بولايتهم على النحو المنصوص عليه في الإعلان المشترك.

وفي غضون ذلك، تكرر رواندا دعوتها إلى احترام استقلال أوكرانيا وسيادتها وسلامتها الإقليمية. نحن نؤمن بالحق في التظاهر السلمي، لكننا ندين بشدة استخدام العنف والاستيلاء على المباني العامة، وإقامة نقاط التفتيش غير القانونية من قبل المحتجين المسلحين. وعليه، نرى أن لأوكرانيا، شأنها شأن أي بلد آخر، الحق في استعادة النظام العام، شريطة أن يمارس ذلك الحق بطريقة متناسبة. ومع ذلك، فإن الأزمة في شرق أوكرانيا ليست مجرد مسألة تتعلق باستعادة النظام العام، بل هي مسألة سياسية يجب تسويتها من خلال إجراء حوار حقيقي مع جميع الأطراف الأوكرانية بهدف كفالة تحقيق السلام المستدام والمساواة في الحقوق بين الجميع، بما في ذلك الأقلية الناطقة بالروسية.

وفي الختام، نكرر التأكيد على إيماننا الراسخ بأهمية الجلسات العلنية التي يعقدها المجلس لكي تتمكن الدول الأعضاء من مواصلة رصد هذه الأزمة. غير أن السبيل الوحيد لحلها يكمن في ممارسة الإرادة السياسية والتأثير من قبل جميع البلدان والمنظمات الإقليمية المعنية بغية ضمان التوصل إلى حل سياسي ودبلوماسي للنزاع.

السيدة بيرسيبال (الأرجنتين) (تكلمت بالإسبانية): أود أن أشكر السيد فيلتمان على موافاتنا بآخر المعلومات عن الحالة الصعبة في أوكرانيا.

وإنني أتساءل، بل أود أيضا أن أطرح السؤال نفسه على المجلس: لماذا نعقد هذه الجلسة؟ فلا ريب أن تناول الحالة الصعبة هذه، وتفاقم الأزمة يمثلان مرة أخرى أحد الأسباب، على الرغم من إدراكي لأن هناك أسبابا واضحة وهامة وراء مبادرة المملكة المتحدة إلى عقد هذه الجلسة التي تجمع بيننا معا. وأوجّه سؤالا آخر إلى نفسي أيضا، لا عن ورع زائف وإنما عن صدق وإخلاص. وهو السؤال الذي طرحه البابا فرانسيس قبل بضعة أيام حين التقى السيد ياتسينيوك – من لم يسارع إلى تأجيج مشاعر الكراهية والعنف – ومنحه قلما ربما يستخدمه للتوقيع على اتفاق للسلام.

هل نحن نعمل في المجلس من أجل المساعدة في التغلب على أوجه سوء الفهم؟ وإنني واثق من أننا نفعل ذلك. وعليه، فإن بلدي اليوم يود تكرار التأكيد على أمرين فقط يقتنع بهما تماما. ويتمثل أحدهما في أن الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وأوكرانيا أعربوا جميعا في جنيف، في الحوار الدبلوماسي البنّاء الذي عقد في ١٧ نيسان/أبريل بهدف التوصل إلى حل سلمي وسياسي لهذه الحالة الخطيرة،، عن عزمهم على التوصل إلى اتفاق. وما رأينا فيه استعدادا للتوصل إلى اتفاق، رأى فيه العالم بأسره مصدرا للأمل. ومع ذلك، علينا اليوم أن نحث جميع الأطراف على العودة إلى الحوار البنّاء.

لا يمكن تسوية الحالة الصعبة التي تواجه أوكرانيا عن طريق الإجراءات الأحادية الجانب أياً كان نوعها. من الضروري أن نلتزم التزاما صارما بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وألا نتدخل في الشؤون الخاضعة للولاية المحلية للدول بأي شكل من الأشكال العسكرية أو السياسية أو الاقتصادية أو غيرها. سبق أن قلنا ذلك، و لم نأتِ إلى هنا لنكرره. لقد جئنا لنقول إنه من المفهوم أن يجتمع المجلس اليوم.

السبب الآخر الذي دفعنا إلى المجيء هو لنشجب العنف الذي استخدم في حدثين محددين، هما الهجوم على عمدة

خاركيف في شرق أوكرانيا، واختطاف المراقبين العسكريين التابعين لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا المحتجزين رهائن؛ وتدعو الأرجنتين، مثلما فعل الأمين العام، إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عنهم.

ونكرر القول مرة أخرى، إن المجلس إنما يجتمع من أجل تعزيز السلام. لقد جئنا إلى هنا نحمل حسن نيتنا، ونحمل دواة وقلماً، ونحن مستعدون لمساعدة أوكرانيا على الخروج من هذه الحالة الصعبة حتى تتمكن من تحقيق السلام الذي يستحقه شعبها.

السيدة باور (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر وكيل الأمين العام فيلتمان على إحاطته.

في ١٧ نيسان/أبريل، أصدرت كل من أوكرانيا والاتحاد الروسي والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة بيان جنيف المشترك لنزع فتيل الأزمة التي نجتمع بسببها هنا هذا المساء. حدد ذلك سلسلة من الخطوات الملموسة من أجل وضع حد للعنف، ووقف الأعمال الاستفزازية، وحماية حقوق جميع المواطنين الأوكرانيين وأمنهم. وكما قال وزير الخارجية كيري في ١٧ نيسان/أبريل:

> ”نحن على اقتناع بأن كل هذا يمثل يوم عملٍ جيد. لقد أقر هذا العمل المبادئ، وأسفر عن التزامات، وعن كلمات جرى تدوينها. ونحن أول من يفهم موافقاً أن الكلمات المكتوبة لا تعني إلا ما تتمخض عنه الإجراءات المتخذة بناءً على تلك الكلمات.“

كما أشاد وزير الخارجية كيري بوزير الخارجية لافروف ووزير خارجية أوكرانيا لتعاونهما في التوصل إلى ذلك الاتفاق الذي تحقق بعد مفاوضات مضنية. وكانت تلك لحظة أمل. ومنذ ذلك الحين، طفقت حكومة أوكرانيا تنفذ التزاماتها بحسن نية. وللأسف، لا يمكن قول الشيء نفسه عن الاتحاد الروسي.

ففي هذه اللحظة التي نجتمع فيها، تفيد بعثة المراقبين الخاصين التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بأن معظم أوكرانيا، بما في ذلك شرقها، ينعم بالسلام. الاستثناءات هي في مناطق مثل دونيتسك ولوهانسك وسلوفيانسك، حيث لا يزال الانفصاليون الموالون لروسيا يحتلون المباني ويهاجمون الموظفين المحليين. ونشهد هناك تدهوراً حاداً في القانون والنظام.

ففي يومنا هذا، اقتحم الانفصاليون الموالون لروسيا، وهم مسلحون بعصي البيسبول، المباني الحكومية في لوهانسك، وسيطروا على مركز الأنشطة البلدية في واحدة من أكبر المدن في شرق أوكرانيا. وتشبه تلك العربدة ما جرى من استيلاء على مخافر الشرطة والمباني البلدية وغيرها من المباني الحكومية في المدن والبلدات الواقعة في إقليم دونيتسك والمناطق المجاورة لها.

وبالإضافة إلى احتلال المباني الحكومية، قام رجال مسلحون في الأسبوعين الماضيين باختطاف ضابط شرطة كبير في مدينة لوهانسك. وفي دونيتسك، قام البلطجية الموالون لروسيا المسلحون بعصي البيسبول بمهاجمة المشاركين المسالمين في تجمع مؤيد للوحدة، ما أسفر عن إلحاق جروح بليغة بما لا يقل عن ١٥ شخص. وفي دونيتسك أيضا، لا تزال الجماعات الموالية لروسيا تحتل ١٧ مبنىً، بما في ذلك المركز الإقليمي للبث التلفزيوني.

في مدينة سلوفيانسك، اختطف عمدة المدينة، كما اختطف العديد من الصحفيين. ويحتجز الانفصاليون في المنطقة الآن ما يقدر ب ٤٠ رهينة. وفي منطقة مجاورة، انتشلت مؤخراً جثامين ثلاثة أشخاص من أحد الأنهار، ظهرت عليها جميعاً آثار الإيذاء البدني بشكل لا تخطئه العين. وأمكن تحديد هوية أحد الأشخاص على أنه سياسي محلي، وآخر على أنه أحد النشطاء من الطلاب المؤيدين للوحدة، ويبلغ من العمر ١٩ عاماً. وتفيد التقارير بأن أشخاصاً مسلحين قاموا أمس بطرد أفراد من طائفة الغجر من منازلهم في سلوفيانسك. لا يخطئن أحد: هذه ليست احتجاجات سلمية. إنه ليس

ربيع شرق أوكرانيا. بل هو حملة معدة جيدا، بدعم خارجي، تهدف إلى زعزعة استقرار الدولة الأوكرانية.

وفي الختام، كما يعلم العالم كله، قام الانفصاليون الموالون لروسيا في دونيتسك باختطاف سبعة مفتشين دوليين مع أفراد حراستهم الأوكرانيين، وما زالوا يحتجزونهم، بالرغم من الإعلان صراحة أنهم من أعضاء بعثة وثيقة فيينا. تنضم حكومة بلدي إلى الحكومات المسؤولة في كل مكان لإدانة ذلك الفعل غير القانوني، وللإعراب عن استيائها من العمل المخزي المتمثل في عرض هؤلاء الموظفين الدوليين أمام وسائط الإعلام.

تشكل وثيقة فيينا، التي وافقت عليها جميع الدول الـ ٥٧ المشاركة في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، مصدراً دائماً للتعاون والشفافية العسكرية. وندعو، مع الآخرين، إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن المفتشين وحراسهم الأوكرانيين، ووضع حد فوراً لإساءة معاملتهم وهم في الأسر. كما ندعو روسيا، بوصفها أحد الموقعين على وثيقة فيينا، لتساعد على الإفراج عنهم، ولتؤكد علنا، حتى ولو جاء ذلك متأخرا، لأغراض التدوين في المحضر، أن المراقبين المختطفين كانوا جزءا من بعثة بالنيابة عن المجتمع الدولي.

ظلت حكومة أوكرانيا منذ ١٧ نيسان/أبريل تتصرف بحسن نية للوفاء بالتزاماتها، متحلية بقدرة على ضبط النفس مثيرة للإعجاب. لقد أصبحت قاعة مدينة كييف والمناطق المحيطة بها خالية من حواجز الميدان ومن المحتجين كافة. وخلال عطلة عيد الفصح، علقت أوكرانيا طوعا مبادرتها لمكافحة الإرهاب، وآثرت التهدئة على الرغم من حقها الأساسي في توفير الأمن في أراضيها ولأبناء شعبها. وخلافا للانفصاليين، تعاونت أوكرانيا تعاونا تاماً مع بعثة المراقبة الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وسمحت لمراقبيها بالعمل في المناطق التي أعربت موسكو عن قلقها حيال معاملة المنحدرين من أصل روسي فيها.

وبالإضافة إلى ذلك، أعلن رئيس الوزراء ياتسينيوك على الملأ التزام حكومته بإجراء إصلاحات دستورية واسعة النطاق من شأنها تعزيز سلطات الأقاليم. وقد وجه نداء شخصيا إلى الأوكرانيين الناطقين بالروسية، متعهداً بدعم الوضع الخاص للغة الروسية وحماية من يستخدمونها. وأعلن عن تشريع بمنح العفو لمن يقومون بتسليم أسلحتهم.

وكل ذلك ينبغي أن يكون سببا للتفاؤل والأمل. لكن من المؤسف أن ما رأيناه من روسيا بعد ١٧ نيسان/أبريل هو بالضبط ما سبق أن رأيناه من روسيا قبل ١٧ نيسان/أبريل: المزيد من المحاولات لإثارة الاضطرابات، والمزيد من الجهود لتقويض الحكومة الأوكرانية، وإصدار البيان تلو البيان في مجافاة حقائق الواقع. ما لم نشهده هو اتخاذ روسيا ولو خطوة إيجابية واحدة وفاءً بما التزمت به في جنيف.

بدلا من ذلك، رفض المسؤولون الروس أن يقوموا بدعوة الانفصاليين علناً إلى التخلي عن أسلحتهم وعن سيطرتهم غير المشروعة على المباني التابعة للحكومة الأوكرانية. في الواقع، ما زالت روسيا تقوم بتمويل وتنسيق وتأجيج الحركة الانفصالية المدججة بالسلاح. بالإضافة إلى ذلك، ما انفكت روسيا تقوم بتحريك قواتها بصورة تنطوي على التهديد مباشرةً خارج الحدود الأوكرانية، وذلك ليس بهدف تهدئة التوترات، بل لتشجيع الانفصاليين وتخويف الحكومة.

وفي الختام، أود أن أشدد على أن الولايات المتحدة لا تزال ملتزمة بدعم مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ولن تبرح تدعم وحدة أراضي أوكرانيا وسيادتها. ونواصل السعي إلى إحلال الاستقرار في أوكرانيا المسالمة والديمقراطية والشاملة للجميع والمتحدة، لا سيما في الفترة التي تسبق الانتخابات المهمة القادمة.

وما زلنا ملتزمين بالعملية الدبلوماسية، إلا أن روسيا تبدو ملتزمة بزعزعة الاستقرار وتقديم مبررات غير واقعية لأعمالها.

ينبغي أن نستهدي بحقيقة ما يجري في أوكرانيا في مناقشتنا، لأن الحقيقة هي الأساس الوحيد الذي يمكن أن يقوم عليه الحل المنصف والدائم لهذه الأزمة.

السيد ليو جيايي (الصين) (تكلم بالصينية): أود أن أشكر وكيل الأمين العام فيلتمان على إحاطته الإعلامية.

الأزمة في أوكرانيا هي نتيجة نسيج معقد من العوامل التاريخية والمعاصرة. والحل السياسي هو السبيل الوحيد لوضع حد لهذه الأزمة. ولمعالجة الأزمة من جذورها، يجب النظر إلى الحالة الراهنة وإلى الحقائق التاريخية على حد سواء، مع مراعاة الحقوق المشروعة، والمصالح والمطالب التي تنادي بها مختلف المناطق والطوائف العرقية في أوكرانيا والشواغل الحقيقية لجميع الأطراف بهدف التوصل إلى حل منصف يحقق المصلحة للجميع.

ومنذ بعض الوقت، تشارك مختلف الأطراف بنشاط، ومنها الصين، في جهود الوساطة، وتدفع باتجاه إجراء محادثات من أجل تخفيف حدة الأزمة في أوكرانيا. واتفاق جنيف الذي تم التوصل إليه بين روسيا والولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، وأوكرانيا يدعو إلى اتخاذ تدابير للتخفيف من حدة الوضع الأوكراني، مما يبعث بإشارة إيجابية للتوصل إلى حل سياسي للأزمة. ومن المؤسف أن التوترات في شرق وجنوب شرقي أوكرانيا قد ازدادت سوءا، وكل جانب يوجه الاتهام على نحو أكثر شدة إلى الجانب الآخر. والتهديدات والجزاءات أخذت مرة أخرى تحل محل الحوار والتفاوض.

وتأمل الصين من جميع الأطراف المعنية أن تراعي النطاق الأوسع للصورة التي تشمل السلام والاستقرار الإقليميين، والمصالح الأساسية لجميع المجموعات العرقية في أوكرانيا، والحفاظ على ضبط النفس، والمثابرة على الحوار والمشاورات، والتنفيذ الفعال للاتفاق الذي سبق أن توصلت إليه الأطراف كافة، ومواصلة الضغط من أجل إيجاد حل سياسي للأزمة، بغية التوصل في أقرب وقت ممكن إلى تحقيق الاستقرار والتنمية في أوكرانيا.

وما زال موقف الصين بشأن مسألة أوكرانيا موضوعيا وحياديا ومسؤولا. فمنذ البداية، دعت الصين جميع الأطراف إلى البحث عن حل سياسي من خلال الحوار بدلا من المواجهة، ونحن نؤيد جهود الوساطة الدولية التي تفضي إلى تخفيف حدة الوضع، والسعي إلى حل سياسي. وسوف تواصل الصين تأدية دور بنّاء في جهود الوساطة، والدفع باتجاه إجراء المحادثات.

السيدة بايك جي – آه (جمهورية كوريا) (تكلمت بالإنكليزية): تشعر جمهورية كوريا بالقلق العميق إزاء التوترات المستمرة في شرق أوكرانيا. فعلى الرغم من الاتفاق الذي تم التوصل إليه في جنيف بتاريخ ١٧ نيسان/أبريل، لم تظهر بوادر انحسار في الوضع بأوكرانيا. ونشعر بالقلق على نحو خاص إزاء استمرار العنف والاستفزازات العدوانية من جانب الجماعات المسلحة غير المشروعة، بما في ذلك الاستيلاء على المباني العامة الرئيسية، ومحاولة الاغتيال الأخيرة التي تعرّض لها رئيس بلدية مدينة خاركيف الشرقية.

إنّ جميع الأعمال الاستفزازية والخطابات العدائية الرامية إلى زعزعة الاستقرار في أوكرانيا يجب أن تتوقف على الفور. وكما تم الاتفاق عليه في بيان جنيف، يجب نزع سلاح الجماعات المسلحة غير المشروعة كافة، والانسحاب من جميع المباني العامة الرئيسية التي جرى الاستيلاء عليها بطريقة غير مشروعة.

ونحن ندين بشدة احتجاز المراقبين العسكريين التابعين لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وكذلك الموظفين الأوكرانيين من قبل الجماعات المسلحة غير المشروعة. وتجدر الإشارة إلى أن آلية الرصد التابعة للمنظمة هي أداة لا غنى عنها لتنفيذ بيان جنيف. فمن غير المقبول استهداف المراقبين الدوليين الذين يعملون على تهدئة الوضع المتفجر. يجب الإفراج عنهم على

الفور ودون قيد أو شرط. ويجب على جميع الجهات الفاعلة على أرض الواقع أن تضمن بالكامل سلامة الموظفين الدوليين كافة وأمنهم.

وفي ضوء الوضع الحالي في أوكرانيا، نكرر القول إن الحوار البنّاء بين جميع الأطراف المعنية سيكون السبيل الوحيد للتوصل إلى حل سلمي. وفي هذا الصدد، ندعو جميع الأطراف في بيان جنيف إلى تنفيذ التزاماتها. وفيما تتجه أوكرانيا نحو إجراء الانتخابات الحاسمة في أيار/مايو، من الأهمية بمكان كفالة إجراء انتخابات نزيهة وحرة في البلد، دون أي تدخل أو تأثير من قوى خارجية. ونأمل من الحكومة الأوكرانية أن تقود عملية دستورية شاملة وشفافة.

ونؤكد مرة أخرى دعمنا الكامل لسيادة أوكرانيا واستقلالها وسلامتها الإقليمية.

السيدة لوكاس (لكسمبرغ) (تكلمت بالفرنسية): أنضم إلى الآخرين في شكر الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، جيفري فيلتمان، على إحاطته الاعلامية بشأن التطورات المتعلقة بأوكرانيا. ونحن نتشاطر تقييمه عن تدهور الحالة في شرق أوكرانيا على نحو يثير الجزع، لا سيما في خاركيف، ولوهانسك، وفي منطقة دونيتسك. ونشعر بقلق عميق إزاء الأعمال التي تقوم بها الميليشيات الانفصالية الموالية لروسيا بدعم من روسيا، وذلك بغرض زعزعة الاستقرار في شرق أوكرانيا، ومنع إجراء الانتخابات الرئاسية في ٢٥ أيار/مايو، على ما يبدو.

لقد تكثفت هذه الأعمال المزعزعة للاستقرار مرة أخرى في الأيام الأخيرة، مع توسّع الاحتلال غير الشرعي للمباني العامة، وتزايد عدد الهجمات ضد قوات الأمن الأوكرانية، وزيادة أعمال العنف ضد السكان المحليين. وكما سبق أن ذكر الآخرون، قامت يوم أمس بالتحديد عصابات مسلّحة موالية لروسيا بمهاجمة متظاهرين مسالمين مؤيدين لوحدة أوكرانيا بالعصي وهراوات البيسبول في مدينة دونيتسك. واليوم، استولى مئات المتظاهرين الموالين لروسيا على مبنى الإدارة الإقليمية ومكتب المدعي العام في مدينة لوهانسك، واقتحموا مركز الشرطة.

إننا ندين بأقوى العبارات الأعمال والهجمات التي تستهدف شخصيات سياسية. إن تعذيب مستشار مدينة هورليفكا، فولوديمير ريباك وقتله، حيث عثر على جثته الأسبوع الماضي بالقرب من سلوفيانسك، إلى جانب جثة طالب شاب من كييف، يوري بوبرافكو، تشهدان على ارتفاع مستوى العنف. ويوم أمس، عمدة خاركيف، هنادي كيرنس، كان هدفا لمحاولة اغتيال – هناك تفسيرات مختلفة بشأن الطرف المسؤول عن ذلك. يجب التحقيق في هذه الجرائم، ويجب بذل كل جهد ممكن للحيلولة دون وقوع حالات مماثلة في المستقبل.

إن أعمال العنف التي وقعت في الأيام الأخيرة تظهر مرة أخرى ضرورة الإسراع في تهدئة الوضع. ونحن نرحب بالخطوات الإيجابية التي اتخذتها أوكرانيا للوفاء بالالتزامات المنصوص عليها في بيان جنيف الذي اعتمد بتاريخ ١٧ نيسان/أبريل من جانب أوكرانيا، وروسيا، والاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة. لقد اقترحت الحكومة الأوكرانية العفو عن أولئك الذين يغادرون المباني التي يشغلونها في شرق أوكرانيا، طالما أنهم لم يرتكبوا جرائم. إنها مستعدة لبدء حوار وطني شامل حول الإصلاح الدستوري وتحقيق اللامركزية، وهي تمارس ضبط النفس في الرد على الأعمال التي تقوم بها الميليشيات المسلحة في الشرق.

وما يتوقعه المجتمع الدولي من روسيا أن تتخذ، من جانبها، خطوات ملموسة للحد من تصعيد الانفصاليين في شرق أوكرانيا، وفقا للالتزامات المتعهد بها في بيان جنيف. ونحن نتوقع من روسيا أن تستخدم نفوذها لدى الحركات

الانفصالية، بغية إقناعها بالسعي إلى الحوار مع الحكومة الأوكرانية بدلا من القتال. ينبغي لروسيا أن تدين علنا تصرفات الانفصاليين الرامية إلى زعزعة الاستقرار في أوكرانيا، ودعوة المسلحين إلى مغادرة المباني المحتلة بصورة غير مشروعة. أخيرا، إن انسحاب القوات الروسية من الحدود الأوكرانية خطوة أساسية لإزالة فتيل التوترات، لا سيما في شرق أوكرانيا.

وندين بشدة عملية الاختطاف التي تعرض لها فريق المفتشين العسكريين التابعين لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والمنتشرين في إطار وثيقة فيينا لعام ٢٠١١، وذلك على مقربة من بلدة سلوفيانسك بتاريخ ٢٥ نيسان/أبريل. وندين أيضا الاحتجاز المؤقت، في ٢٧ نيسان/أبريل، لاثنين من أعضاء بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في يناكييفي. إن سلامة المراقبين الدوليين المنتشرين أينما كان في أوكرانيا يجب كفالتها من جميع الأطراف. ولا بد لبعثة الرصد التابعة لمنظمة الأمن والتعاون أن تكون قادرة على القيام بدورها في تنفيذ بيان جنيف.

إننا ندعو روسيا إلى مواصلة استخدام كامل نفوذها على الانفصاليين الموالين لها، بغية تشجيعهم على الإفراج دون قيد أو شرط وعلى الفور عن المفتشين السبعة التابعين للدول المشاركة في منظمة الأمن والتعاون، الذين أُخذوا كرهائن في سلوفيانسك خلال الأيام الأربعة الماضية، فضلا عن الموظفين الأوكرانيين المرافقين لهم.

وندين أيضا القيود المفروضة على حرية وسائط الإعلام وحرية التعبير. فلقد زادت أعمال احتجاز الصحافيين وترهيبهم طوال الأسبوعين الماضيين في شرق البلد. وأمس الأول، سيطر الانفصاليون الموالون لروسيا على محطة التلفزيون العامة الإقليمية في دونتسك. وقامت ممثلة منظمة الأمن والتعاون المعنية بحريّة وسائط الإعلام، السيدة دنيا مياتوفيتش، بالتحذير مرارا من التضليل ونشر الأكاذيب.

وإنني أودّ أن أؤيِّد نداءها وأؤكد أنَّ أية قيود على حرية الصحافة غير مقبولة.

ولا شيء يمكنه أن يحلَّ محلّ الحوار المباشر والموضوعي بين كييف وموسكو، لإيجاد حل دبلوماسي لأزمة أوكرانيا. فالأزمة تستمر في التدهور. وستكون لها عواقب ضارة للمنطقة بأسرها، أوروبا وخارجها. وإعلان جنيف المؤرخ في ١٧ نيسان/أبريل لا يمكن أن يبقى مجرَّد حبْر على ورق. والبديل عن الحوار والتهدئة سيترك تداعيات لا تحصى على السلم والأمن الدوليين.

السيد حمود (الأردن): أود أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، وأن أشكر وكيل الأمين العام، السيد جيفري فيلتمان، على إحاطته الإعلامية. ويودّ الأردن التعبير عن قلقه الشديد إزاء تدهور الأوضاع بدرجة كبيرة في شرق أوكرانيا في الأيام الماضية.

وفي هذا الصدد، يودّ الأردن التأكيد على حقِّ أوكرانيا في حماية وحدة أراضيها وسيادتها وحماية مواطنيها من التهديدات الموجَّهة إليها من المتمرِّدين في شرق أوكرانيا. وهو حقٌّ مكفول في القانون الدولي. وما يحدث في شرق أوكرانيا على أيدي المتمرِّدين هو خروج على القانون، واحتلالٌ للمباني والمنشآت، واستخدام للقوة المسلَّحة وتهديد لحياة الناس وأمنهم، وليس تظاهراً أو تعبيرا سلميا عن الرأي. وإذا كان لدى هؤلاء أية مطالب يعتقدون أنها مشروعة، فإن لجوءهم إلى القوة ينفي أيَّ ادِّعاء بالشرعية.

كما يدعو الأردن إلى أن يتمّ فوراً إطلاق سراح الرهائن الذين يحتجزهم المتمردون في سلوفيانسك في شرق أوكرانيا، بمن فيهم مراقبو منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ونهيب بالجهات ذات العلاقة تنفيذ الاتفاق الذي عُقِد في جنيف في ١٧ نيسان/أبريل الماضي، والضغط على المتمردين لنزع سلاحهم والانسحاب من المنشآت والمباني التي يحتلونها، وأن يتوقف المتمردون وجميع الأطراف والحركات الفاعلة في شرق أوكرانيا عن إطلاق خطابات العنصرية والكراهية.

وندعو السلطات الأوكرانية إلى العمل باتجاه إيجاد حلٍّ سلمي للأزمة، والالتزام بالمعايير الدولية في التعامل مع حركة التمرُّد، واحترام مبادئ حقوق الإنسان ذات الصلة، منوِّهين بإعلان حكومة أوكرانيا قبولها اختصاص المحكمة الجنائية الدولية في ما يتعلق بالأحداث التي وقعت منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ حتى ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٤. وهو ما يُظهِر عزم السلطات الأوكرانية على احترام المعايير الجزائية الدولية وسيادة القانون الدولي.

وندعو جميع الأطراف المعنية إلى الدفْع باتجاه إعادة الاستقرار والأمن إلى شرق أوكرانيا، ومساعدة السلطات الأوكرانية في جهودها لإنجاح عملية الانتقال السياسي والبدء بحوار شامل مع جميع الأطراف والمجموعات اللغوية. ونؤكد على أهمية إجراء الانتخابات الرئاسية في موعدها المقرَّر في أيار/مايو ٢٠١٤.

السيد باروس (شيلي) (تكلم بالإسبانية): إننا نرحب بالإحاطة الإعلامية التي قدَّمها وكيل الأمين العام فيلتمان، وبعقْد هذه الجلسة في هذه المرحلة الدقيقة لأوكرانيا والمنطقة.

منذ أن اجتمع المجلس آخر مرة لمناقشة الحالة في أوكرانيا (انظر S/PV.7157)، اشتدت الأزمة في المنطقة الشرقية من البلد، ولا سيما في دونيتسك، سلوفيانسك، خاركيف ولوهانسك، بسبب أعمال العنف المرتكَبة من قِبَل جماعات الانفصاليين.

وتودّ شيلي أن تعرب عن قلقها الشديد حيال العواقب الخطيرة بل المميتة لتصعيد الأزمة. وفي هذا الصدد، نُدين خطف المراقبين العسكريين من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وموظّفي الأمن الأوكرانيين في سلوفيانسك. وإننا نطالب بالحفاظ على صحتهم البدنية والنفسية وإطلاق سراحهم الفوري وغير المشروط.

ومن الأساسي أن يُسهم المجلس في تعزيز الحدِّ الأقصى من ضبط النفس والاعتدال لدى الأطراف، وندعو كلّ من لديه تأثير عليها إلى اتّخاذ إجراءات هادفة إلى وقف الأزمة. ومن المُلحّ تهدئة التوتُّرات وأن نعود إلى روح التسوية الواضحة في محادثات جنيف في ١٧ نيسان/أبريل، التي أفضت إلى البيان المشترَك بين وزيري خارجية روسيا وأوكرانيا، ووزير خارجية الولايات المتحدة والممثلة السامية للاتحاد الأوروبي المعنية بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية. وقد أورد هذا البيان خطوات محددة تعتقد شيلي أنها أساسية لتهدئة التوترات واستعادة الأمن لجميع المواطنين، بما يشمل الامتناع عن العنف والتخويف، ونزع سلاح الجماعات المسلحة وإخلاء الأبنية المأهولة بصورة غير قانونية، بين أشياء أخرى. ونعتقد أيضا أنه يوازي ذلك في الأهمية إطلاق عملية دستورية واسعة وشفافة، تُفضي إلى البدء الفوري بحوار وطني شامل.

وإننا نؤكد مجددا ضرورة احترام سيادة أوكرانيا واستقلالها وسلامتها الإقليمية. وعلاوة على ذلك، نؤكد واجب الدول الأعضاء الامتناع عن العودة إلى استخدام التهديد أو القوة ضد السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي لأي بلد.

ونحن نطالب الأطراف مرة أخرى بإيجاد حلٍّ سلمي للأزمة عبْر حوار سياسي مباشر، والامتناع عن اتخاذ تدابير أحادية الجانب ودعم مبادرات الوساطة الدولية، وفقاً لقرار الجمعية العامة ٢٦٢/٦٨. وينبغي لهذه العملية أن تكون شاملة وتضمن الاحترام لسيادة القانون، وحقوق الإنسان والحريات الأساسية والاحترام الكامل لحقوق الأقلّيات.

وأودّ أن أختتم كلمتي بالإعراب عن تقديري للمساعي الحميدة للأمين العام، وتأكيد أهمية أعمال مجموعة الأمم المتحدة لمراقبة حقوق الإنسان في أوكرانيا، وأعمال منظمة الأمن والتعاون في أوروبا الهادفة إلى إرساء الحقائق، وتهدئة التوترات والمساهمة في إيجاد أجواء مؤاتية لإجراء الانتخابات الرئاسية في ٢٥ أيار/مايو.

السيد كوينلن (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر وكيل الأمين العام فيلتمان على إحاطته الإعلامية وتحذيره للمجلس.

وقد دعمت أستراليا بقوة الدعوات إلى عقد الإحاطة الإعلامية هذه الليلة، لموافاة المجلس بفكرة مستكملة عن زعزعة الاستقرار المتواصلة والتوترات المتزايدة في شرق أوكرانيا، التي من الواضح أنَّ الاتحاد الروسي يرعاها ويتغاضى عنها.

لقد رحَّبنا، مع بقية أعضاء المجلس، باتفاق ١٧ نيسان/أبريل الذي تمَّ التوصُّل إليه في جنيف لتهدئة الأزمة، بما يشمل الالتزامات بالامتناع عن المزيد من أعمال العنف والاستفزاز. وقد كان ذلك تطوراً إيجابيا، وأملِنا بأن يكون تعبيراً عن التزام جدّي بتخفيف التوترات والعمل بتعاون نحو حلٍّ دبلوماسي وسياسي للأزمة.

إنَّ أوكرانيا ترتقي إلى مستوى التزاماتها في جنيف. وقد قدَّمت إلى البرلمان مشروع قانون بشأن العفو عن المحتجِّين الذين يسلِّمون أسلحتهم. وأطلقت عملية إصلاح دستوري تهدف إلى إضفاء اللامركزية على السلطة. لقد التزمت بإجراء مناقشة عامة واسعة حول التغييرات الدستورية الممكنة وسعت إلى اقتراحات من أجل الإصلاح الدستوري.

إنها تعمل على نزع سلاح الحركات المتشددة. وقالت الحكومة الأوكرانية أيضا أنها سوف تضمن حقوق الناطقين بالروسية في استخدام لغتهم. وأدانت بشدة كراهية الأجانب والتعصب ومعاداة السامية وبدأت بالتحقيق في توزيع نشرات معادية للسامية في دونتسك. ودعت الجماعات السياسية كافة إلى مناقشة السُبل وحل الأزمة في شرق أوكرانيا، وأيدت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في عملها للتخفيف من حدة التوترات.

ولكن ما الذي فعلته روسيا منذ ١٧ نيسان/إبريل للوفاء بالتزاماتها التي قطعتها في جنيف؟ مما يبعث على خيبة الأمل، أن جميع الدلائل لدينا تشير إلى أن روسيا ماضية في تصميمها على الترويج لزعزعة استقرار أوكرانيا وتحدي سلطتها فيما يتعلق ببسط سيادتها على أراضيها. وادعاءات روسيا بأنه لا يوجد لها سلطة أو نفوذ على الأعمال التي تقوم بها ميليشيات المجموعات المسلحة العاملة في شرق أوكرانيا مقولة غير ذي مصداقية. إن احتجاز مراقبين تابعين لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في ٢٥ نيسان/إبريل في سلفوفيانسك وإساءة معاملتهم واستمرار احتجازهم كلها أعمال مؤسفة وآثمة تُرتكب ضد موظفين دوليين محايدين يعملون من أجل إحلال السلام والاستقرار في المنطقة، وهو عمل يقصد به بوضوح عرقلة قدرة جميع مراقبي منظمة الأمن والتعاون في أوروبا على العمل في شرق أوكرانيا. ونطالب بإطلاق سراحهم فورا.

لقد شهدنا استفزازات مستمرة وشديدة، بما في ذلك مناورات عسكرية على الجانب الروسي من الحدود مع أوكرانيا، وأُبلغ عن قيام الطائرات العسكرية الروسية بانتهاكات متعددة للمجال الجوي الأوكراني. وقد شهدنا إطلاق نار مؤسف يوم ٢٨ نيسان/إبريل على رئيس بلدية خاركييف وخطف ومقتل ممثل مجلس مدينة هورليفكا. ونشهد استمرار احتلال المباني الحكومية من قبل مجموعات شبه عسكرية مسلحة تسليحا جيدا ومنسقة جيداً، بما في ذلك، ما حدث اليوم من احتلال للمباني الحكومية في لوغانسك. وقد شهدنا زيادة في تخويف السكان المحليين واحتجازات غير قانونية لهم. وأبلغنا وكيل الأمين العام فيلتمان من فوره عن تواتر الأنباء عن العنف، مع قتل الناس، وجرحهم، وضربهم وتعذيبهم.

في ظل تلك الظروف، من المناسب واللازم أن تقوم الحكومة الأوكرانية نفسها باتخاذ تدابير لمحاولة ضمان أمن مواطنيها وحمايتهم في أراضيها. وقد أظهرت درجة كبيرة من ضبط النفس في وجه الاستفزازات الشديدة، لكن لها الحق في إنفاذ سيادة القانون والرد بطريقة تتناسب مع الظروف.

ونرحب بالبيان الذي أدلى به نائب وزير الخارجية، لوبكيفسكي، خلال مؤتمره الصحفي الذي عقده في ٢٥ نيسان/إبريل في الأمم المتحدة ومؤداه أن أوكرانيا سوف تحمي شعبها من الاستفزازات بطريقة متحضرة لتحاشي إراقة الدماء. ونرحب

بقبول أوكرانيا مؤخراً للولاية القضائية للمحكمة الجنائية الدولية فيما يتعلق بالجرائم التي ارتُكبت على أراضيها في الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي حتى شباط/فبراير ٢٠١٤. ونحض أوكرانيا على مد نطاق الولاية القضائية للمحكمة الجنائية الدولية لتشمل الجرائم المرتكبة بعد ذلك التاريخ والانضمام إلى النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

ما برح المجتمع الدولي، من جانبه، متحداً بصورة شديدة في دعمه لسيادة أوكرانيا وسلامة أراضيها وفي موقفه ومؤداه أن تنهي روسيا تدخلها غير الشرعي، وأن تكف عن الأعمال الاستفزازية التي تقوم بها في أوكرانيا. إن بيانات أعضاء مجلس الأمن الآخرين هذه الليلة تأكيد آخر على ذلك.

في الختام، تواصل أستراليا حض روسيا على الوفاء بالتزاماتها التي تعهدت بها في جنيف، وعلى التمكين من الشروع في الانتخابات الأوكرانية في ٢٥ أيار/مايو من دون تدخل أو عرقلة، وهذا حق لكل دولة ذات سيادة، وأن تمارس نفوذها على الناشطين الانفصاليين في أوكرانيا تحقيقاً لتلك الأهداف. وما زالت الأزمة محفوفة بمخاطر شديدة. وحتمي على روسيا أن تقوم بجهود فاعلة وحقيقية وفورية لنزع فتيل الأزمة.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): إن الأحداث الأخيرة التي وقعت في شرق – جنوب أوكرانيا وفي البلد ككل مبعث قلق شديد جداً. إن نظام كييف، الذي يقوم على دعم المناصرين الغربيين له يدفع بعناد البلد نحو الكارثة. واليوم، تلفظ الزملاء الغربيون بالعديد من العبارات الانتقادية التي تتعلق بأنشطة المحتجين في شرق – جنوب أوكرانيا. ولو أظهر زملاؤنا الغربيون حقاً عشر ذلك الالتزام بالحفاظ على النظام خلال الأحداث التي وقعت في ساحة الميدان، لربما أمكن تحاشي الأزمة الراهنة.

في ١٧ نيسان/إبريل في جنيف، تم التوصل إلى اتفاق ينص على امتناع جميع الأطراف عن أي نوع من أنواع العنف والتخويف أو الاستفزاز. غير أنه في غضون بضعة أيام فقط، تم استئناف مكافحة الإرهاب المزعوم، ولكنها في الحقيقة عمليات عقابية وانتهاكات إثر انتهاكات لذلك الاتفاق. وفي المنطقة الجنوبية الشرقية، جرى وزع ما يقارب من ٠٠٠ ١٥ من الأفراد العسكريين والدبابات والعربات المسلحة، والمدفعية، والطائرات والتشكيلات الفرعية التابعة للجناح اليميني البنداري، وبما أن المحاولات الأولى لممارسة الضغط العسكري على المنطقة الشرقية الجنوبية قد أدت إلى انشقاق بعض الأفراد العسكريين الأوكرانيين والانضمام إلى جانب المحتجين، نجد اليوم أن الوحدات الفرعية تضم في صفوفها عناصر من غرب البلاد. وقد يتساءل المرء عن الأثر السياسي والنفسي لذلك على المنطقة الشرقية الجنوبية ومدى ارتباطهما بمهمة ضمان السلامة الإقليمية للبلد.

لاحت في جنيف فرصة لوقف تصعيد الحالة بدرجة كبيرة في أوكرانيا لدى البدء بحوار وطني واسع. ولكن تقريبا، مباشرةً بعد إعلانات السلطات الحكومية في كييف وأفعالها، أصبح من الواضح أنها لا تعتزم تنفيذ الاتفاق، تماما كما لم يكن في نيتها أيضا تنفيذ الاتفاق المبرم في ٢١ شباط/فبراير. وفي الحالتين، أدت تلك الخيانة إلى إراقة الدماء. من سوء الطالع، أن من الصعب الكلام عن الثقة بالائتلاف الحالي في كييف في الوقت الذي يستحوذ فيه حزب سفوبودا على السلطة بصورة جوهرية، وهو حزب يرتكز برنامجه السياسي على الإعلانات التي أصدرها المتعاونون مع النازيين في حزيران/يونيه ١٩٤١. ووفقاً لتلك الإعلانات، ينبغي للأوكرانيين الحقيقيين التعاون مع هتلر في إنشاء نظام جديد في أوروبا. وأذكر بأن المتعاونين مع الجناح اليميني البنداري لم يقتلوا اليهود، فقط والجنود البولنديين والسوفييت بل أيضاً قتلوا الأوكرانيين الذين رفضوا الانضمام إلى شعاراتهم.

في جنيف، كان هناك اتفاق على ضرورة الرفض الكامل للتطرف. غير أن أتباع الجناح اليميني البنداري بدلاً من إلقاء أسلحتهم توجهوا إلى شرق أوكرانيا. وكما أُعلن،

فقد عبر الجيش البنداري نهر دنيبر. فلا القطاع اليميني الذي يرفع الشعارات النازية ألقى بسلاحه ولا أي منظمة متطرفة أخرى ألقت بأسلحتها. بل على النقيض من ذلك، أصبحت تلك المجموعات شرعية. وتعمل حاليا في صفوفها على تشكيل كتائب عسكرية بأسماء مثل دنيبر ودنو. فكيف يمكن للمليشيات في الشرق أن تقتنع بنزع السلاح أو أن تُخلي المباني إذا كانت محاطة، كما حدث في سلوفينيسك، بكتائب القوات الأوكرانية المسلحة وبما يُسمى بالحرس الوطني المؤلف من مقاتلين تابعين للقطاع اليميني.

وفي جنيف، كان هناك اتفاق مؤداه أنه لا بد من إتباع نهج واحد في جميع الأنشطة غير الشرعية في أوكرانيا بغض النظر عن الجانب الذي قد تنشأ منه، سواء من كييف، أومن الغرب، أو من الشرق أو من الجنوب. على الرغم من ذلك، لا تزال ساحة الميدان محتلة ولم تراوح مكانها أيضاً لبنات الإسمنت. ولم يحرر أحداً أي شيء في كييف. وفي واشنطون العاصمة يقولون من دون تدقيق أنه تم استئجار المباني بصورة قانونية. ولكن من الذي استأجرها؟ لقد استأجرها المقاتلون المسلحون.

وفي جنيف أيضا، كان هناك اتفاق على إصدار عفو عام عن المحتجين. ولكن بدلاً من ذلك، لا يزال، بافيل غوباريف، الحاكم الشعبي لمدينة دونتسك قابعا في السجن الذي لم تكن لديه أي أسلحة إطلاقاً. إنه سجين سياسي أُلقي القبض عليه لأنه دعا إلى استفتاء على فيدرالية أوكرانيا. وأكد المراقبون التابعون لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا أنه قد تعرض للتعذيب، ودخل الآن حالة إضراب عن الطعام إلى أجل غير مسمى. وقطعا أن السيد غورباريف ليس السجين السياسي الوحيد في نظام كييف. ويمكن للمرء أن يتكلم عن المطاردة الواسعة لمن تجرأوا على التعبير عن عدم اتفاقهم مع الحكومة في ساحة الميدان. وفقاً لمصادرنا يوجد بالفعل في منطقة دونتسك نحو عشر حالات اختطاف قامت بها الاستخبارات الأوكرانية بدوافع سياسية.

في ٢٨ نيسان/إبريل، وقع اعتداء على حياة هينادي كرنيس، رئيس بلدية خاريكييف الذي كان يتمتع بشعبية. وقد تسرع زميلي ممثل المملكة المتحدة قائلاً أن المحتجين في المنطقة الشرقية الجنوبية شاركوا في تلك الجريمة، ولكن طُلب إجراء تحقيق متأن في القضية. وعلينا ألا نستبق الحكم على النتيجة. صحيح أن السيد كرنيس احتج بالفعل على حالة الفوضى في مناطق أخرى من أوكرانيا وكانت هناك صدامات سياسية شديدة بينه وبين الأعضاء الحاليين في حكومة كييف.

وفي اليوم نفسه –٢٨ نيسان/أبريل – وفي مطار خرسون، جرى منع طائرة المرشح الرئاسي من الإقلاع. وقد كان مسافرا في إطار حملته للانتخابات الرئاسية. وتم الاعتداء عليه. وفي أوائل نيسان/أبريل، تعرض مرشح آخر، أوليه تساريف، للضرب المُبرح. وهو المرشح الوحيد للانتخابات الرئاسية الذي لا توفر له الدولة الحماية. وحُرم السيد تساريف من حقه في المشاركة في المناقشات التلفزيونية. وفي هذا السياق، هل يمكن أن نتكلم عن الطابع السلمي للحملة الانتخابية في أوكرانيا وعن حرية التعبير لسكانها المدنيين؟

لقد كانت النقطة الرئيسية في اتفاق جنيف تتعلق بإجراء حوار وطني واسع النطاق، يراعي مصالح جميع المناطق والتنظيمات السياسية. وقدمت حكومة كييف بعض الوعود بخصوص الإصلاحات الدستورية والدفاع عن حقوق الأقليات. ولكن ماذا عن الحوار الوطني والإصلاح؟ تفيد تقارير إعلامية بأن السيد ياتسنيوك قدم اليوم إلى البرلمان مشروع دستور. وليس من الواضح كيف أُعد هذا المشروع. والأمر اليقيني هو أن عملية إعداده لم تكن مفتوحة وشاملة للجميع. وفي الواقع، فقد جرى استبعاد حزب ”المناطق“، الذي يمثل باقي الجزء الشرقي من البلد، من العملية. وليس من المستغرب أن جميع الأطراف في البرلمان انتقدت المشروع على الفور. ولم نسمع أي أجوبة معقولة على الأسئلة الرئيسية، مثل الكيفية التي ستُنفذ بها عملية إضفاء

الطابع الاتحادي أو تحقيق اللامركزية في البلد. ويبدو أنه سيجري الاستعاضة عن هذه الأمور بعملية من نوع ما لتوسيع نطاق البلديات. فكيف ستُحل المسألة المتعلقة بمركز اللغة الروسية؟

هل يمكن لأحد أن يؤكد بصورة بجدية أن جميع تلك الأنشطة التي تضطلع بها كييف تمثل حلا للأزمة السياسية يرمي إلى تحقيق الاستقرار في أوكرانيا؟ وبدلا من القيام بعمل جماعي حقيقي لإخراج أوكرانيا من الأزمة، التي تسببت فيها مغامرات سياسية تعيسة، يفضل زميلانا من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي استخدام أسلوب التلميحات القوية ضد روسيا ويُدبران لفرض شكل من أشكال الجزاءات، وهو إجراء لا طائل من ورائه ويؤدي إلى نتائج عكسية. وربما يُرضي ذلك الأمر البعض، ولكن المسؤولية عن مستقبل أوكرانيا وأوروبا والعالم لا تُوضع في الاعتبار – على الأقل من جانب هؤلاء الأشخاص.

والنتيجة هي أن حكومة كييف لم تفعل شيئا لتنفيذ وثيقة جنيف. وزملاؤنا الغربيون، وعلى رأسهم زملاؤنا الأمريكيون، الذين يمارسون تأثيرا لم يسبق له مثيل على الحالة في كييف، لا يريدون أو لا يستطيعون إقناع الحكومة بالوفاء بالتزاماتها بموجب الوثيقة. ويجب عليهم أن يفهموا بوضوح نطاق مسؤوليتهم إذا واصلت الحالة في أوكرانيا تدهورها.

فمن الصعب جدا بالنسبة لنا في روسيا أن نرى حالة فوضى في ذلك البلد الشقيق والصديق الحميم. ولكننا نفهم السبب الذي أدى إلى اندلاع الاحتجاجات في الشرق والجنوب. إن الناس لا يريدون تكرار سيناريو كييف. وهم لا يعترفون بشرعية حكومة كييف التي تتألف من أقلية نخبوية. ولقد قرروا إنشاء هيئات حاكمة خاصة بهم. وردا على ذلك، جرى اتهامهم بالإرهاب وعوقبوا بشن عمليات عسكرية ضدهم.

ونحن ندعو النظام في كييف ورعاته الغربيين إلى التفكير مرتين. ويتعين إلغاء الأمر باستخدام الأسلحة ضد المدنيين، وكذلك الإفراج عن السجناء السياسيين ونزع سلاح ”قطاع اليمين“. ويجب أن تجري عملية دستورية كاملة بمشاركة ممثلين لجميع المناطق. ونأمل أن تقدم بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، برئاسة السيد أباكان والتي تقوم بدور خاص في تنفيذ اتفاق جنيف، المساعدة لحكومة كييف في إجراء حوار وطني والسعي إلى التفاهم مع السكان في الجنوب الشرقي. غير أن أهم عمل لوقف التصعيد ينبغي أن تضطلع به حكومة كييف، كما تسمي نفسها.

أود الآن أن أقول بضع كلمات بخصوص المسائل التي تطرق إليها الزملاء.

في ما يتعلق بمراقبي منظمة الأمن والتعاون في سلوفيانسك، فإن حكومة كييف هي التي طلبت قدومهم، وبالتالي هي المسؤولة عن أمنهم. فكيف يمكن إرسال أشخاص على متن حافلة إلى منطقة تسيطر عليها قوات الدفاع الذاتي، دون حتى أن يقدموا وثائق تثبت وضعهم؟ وما حدث كان استفزازا من قبل حكومة كييف أو محض غباء. ونحن لا ندخر وسعا من أجل الإفراج عن أولئك الأسرى. وقد أُطلق سراح أحدهم بالفعل لأسباب صحية.

بخصوص القوات المسلحة، فإن قواتنا المسلحة موجودة في الأراضي الروسية. والقوات الأمريكية تكاد لا توجد في وطنها. بل إنها في أستراليا وليتوانيا وبولندا وفي البحر الأسود، حيث بقيت سفينة أمريكية هناك لمدة أطول من المدة التي يُفترض أن تمكثها بناء على الدعوة الموجهة إليها. نعم، قواتنا تجري تدريبات. ولكنها تفعل ذلك بطريقة تتسم بالشفافية ومع التقيد بجميع الاتفاقات الدولية القائمة. وليس لدينا أي نوايا عدوانية تجاه أوكرانيا. وينبغي لحكومة كييف تحكيم العقل وعدم القيام بأنشطة متهورة بخصوص السكان في الجنوب الشرقي من البلد، حيث يوجد الكثير من المواطنين الروس أيضا.

السيدة مورموكايته (ليتوانيا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر الرئاسة النيجيرية على عقد هذه الجلسة المفتوحة

المليئة بالمفاجآت بالنسبة لنا، إذا حكمنا عليها استنادا إلى بعض البيانات التي استمعنا إليها. وربما أشير إلى بعض الملاحظات التي أبداها زميلنا من الاتحاد الروسي. وأود أيضا أن أشكر وكيل الأمين العام جيفري فيلتمان على إحاطته الإعلامية.

كما قال الكثيرون منا هنا، فإن المجتمع الدولي كان يعلق آمالا كبيرة على الجهود الدولية للوساطة والرصد وعلى بيان جنيف بشأن أوكرانيا الصادر في ١٧ نيسان/أبريل. ولكن، كما نعلم اليوم، فإن بيان جنيف مجرد وثيقة أخرى توقع عليها روسيا ثم تتجاهلها لتضيف بذلك إلى القائمة المتزايدة من انتهاكات روسيا لالتزاماتها الدولية، مثل وثيقة هلسنكي الختامية وإعلان ألماتي لعام ١٩٩١ ومذكرة بودابست لعام ١٩٩٤ ومعاهدة الصداقة والتعاون بين روسيا وأوكرانيا لعام ١٩٩٧ وميثاق الأمم المتحدة نفسه.

وعلى الرغم من تصاعد الأعمال الاستفزازية، فقد اتخذت السلطات الأوكرانية عددا من الخطوات الملموسة على سبيل المتابعة لبيان جنيف، حيث يجري تفكيك الحواجز في ساحة ”ميدان“. وأذكر أن زميلي الفرنسي أشار عدة مرات إلى شبكة الإنترنت وإلى غوغل. والمستخدمون للشبكة ولمحرك البحث سيرون أن ثمة فارقا كبيرا بخصوص ما يجري في شوارع كييف. وكما قلت، فإن الحواجز يجري تفكيكها. وقد أعيد فتح مبنى إدارة مدينة كييف، وكذلك الطريق الرئيسي في المدينة، المسمى خريشاتيك.

كما قدمت الحكومة الانتقالية مقترحات هامة بخصوص مركز اللغة الروسية وإصدار عفو ومنح المزيد من الحقوق للمناطق، فضلا عن فرض قيود على صلاحيات الرئيس. والواقع هو، وحسبما أشار السفير تشوركين في وقت سابق اليوم، أن البرلمان يناقش الإصلاح الدستوري في جلسة عامة مفتوحة أمام الجميع. وتدور مناقشة كبيرة بشأن ما هو مقترح. ولكنني أكرر أن أي مناقشة كبيرة تتضمن انتقادات هي دليل على الديمقراطية. فاتخاذ قرارات بالإجماع والموافقة على كل ما هو مقترح سمة من سمات الأنظمة وليس الحكومات الديمقراطية. ولذا، فإننا نرحب بالمناقشات الجارية. فهي أمر من الضروري واللازم أن تقوم به كييف وينبغي أن تضطلع به بصورة نشطة مع إشراك جميع المناطق والسكان، لأنها مسألة تؤثر على حياة جميع شعب أوكرانيا.

وتشمل المسائل الأخرى التي نوقشت اليوم تحقيق اللامركزية والإصلاح الدستوري والضوابط والموازين وصلاحيات الرئيس في المستقبل وتقوية دور السلطة القضائية وتعزيز استقلالها، وما إلى ذلك. والتحضيرات جارية لإجراء انتخابات وطنية في ٢٥ أيار/مايو.

وفي تناقض صارخ مع تلك الجهود، يواصل انفصاليون مسلحون، تساعدهم وتحرضهم روسيا، الاعتداء على أوكرانيا، مضيفين بذلك العنف إلى القوة والخروج على القانون إلى الإفلات من العقاب. وكما ذكر كثيرون في وقت سابق، فقد شهد اليوم والأمس المزيد من الهجمات العنيفة في مدينة لوهانسك وفي أماكن أخرى – في ميكوليف وكونستيانتينفكا – حيث حطم رجال مسلحون بالهراوات والقضبان الحديدية النوافذ والأبواب. وهاجم رجال يرتدون الزي العسكري مسيرة مؤيدة للوحدة، ما أدى إلى جرح ما يزيد على ١٢ من المتظاهرين الموالين لأوكرانيا. وقبل بضعة أيام، أُسقطت طائرة عمودية أوكرانية بواسطة قذيفة أر.بي.جي، وهي سلاح لا يمكن لمن يصفهم الجانب الروسي بالمتظاهرين السلميين شراؤه من السوق المحلية. وهذا لا يبدو بالتأكيد تنفيذا لاتفاق جنيف من قبل الانفصاليين والدول الراعية لهم.

أصبحت مظاهر استخدام القوة الوحشية، وحالات التعرض للضرب والاختفاء والتعذيب والقتل وأخذ الرهائن واقعا يوميا في شرق أوكرانيا، في ظل حكم المتشددين الانفصاليين. وفي حين سارع الاتحاد الروسي إلى إدانة السلطات

الأوكرانية، واتهامها بارتكاب جرائم مزعومة، إلا أنه لم يوجه أي إدانة لأعمال العنف التي يرتكبها الانفصاليون المسلحون. إن الحق المشروع لأوكرانيا، الذي أشار إليه زميلنا الأسترالي، في الدفاع عن أراضيها ودولتها، قد مارسته على نحو يتسم بضبط نفس والحذر المثيرين للإعجاب، رغم تصوير آلية الدعاية الروسية لذلك بحمام دم، واتخاذه سببا يبرر التدخل.

لقد سمعنا من المتكلم الذي سبقني، إشارات إلى العمليات والأعمال العسكرية العقابية. إذا كان ما تقوم به أوكرانيا في الجزء الشرقي من بلدها هو إجراء عسكري عقابي، فربما ذلك العمل العسكري هو أكثر الأعمال العسكرية استتارا واستحالة. إنه لم يحدث أي شيء على ذلك النحو. وتحمل المبالغة إلى هذا الحد قدرا كبيرا من المبالغة. من ناحية أخرى، أمر الاتحاد الروسي مؤخرا، مستخدما لهجة تهديد، أوكرانيا بسحب القوات الأوكرانية المتمركزة في الأراضي الأوكرانية نفسها، مما يوحي بعدم احترام السيادة الدولية لأوكرانيا إطلاقا.

إننا نرفض بشدة كل محاولات الاتحاد الروسي تنفيذ نواياه وتهديداته المتعلقة باستخدام القوات المسلحة، أو إرسال ما يسمى قوات حفظ سلام روسية إلى أوكرانيا. وبصفة الاتحاد الروسي عضوا دائما في مجلس الأمن، ينبغي أن يتصرف بشكل أفضل من استغلال اسم حفظ السلام للتغطية على أهدافه التوسعية العدوانية.

أود الآن أن أنتقل إلى حقوق الإنسان، ووسائط الإعلام. فقد أطلق السيد دونيا مياتوفيتش، ممثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا المعني بحرية الإعلام، تحذيرات متزايدة فيما يتعلق بمعاملة الصحفيين، وتدهور حرية الإعلام في شرق أوكرانيا. ويتعرض الصحفيون في المناطق الخاضعة لسيطرة المسلحين الموالين للاتحاد الروسي، للاعتداءات والاعتقال والمضايقات، ويجري احتجاز معداتهم أو تحطيمها. وربما يشير هذا النفور والكراهية لوسائط الإعلام الحرة في ذلك الجزء من أوكرانيا، إلى وجود أمور ثمة من يريد إخفاءها. إننا نكرر دعوتنا لإنهاء الإفلات من العقاب على الاعتداءات التي تطال الصحفيين. وندعو أيضا إلى إجراء تحقيق شامل في عمليات الخطف والتعذيب والقتل، أيا كان مرتكبوها، والإصرار على تقديم مرتكبي جميع هذه الأعمال إلى العدالة.

ونأمل أن يتناول التقرير المقبل لبعثة الأمم المتحدة لمراقبة حقوق الإنسان في أوكرانيا، الذي سيصدر خلال منتصف شهر أيار/مايو، الحالات المتزايدة لانتهاكات حقوق الإنسان، وحالات القتل العنيفة، وأسباب التعذيب وحالات الاختطاف واختفاء النشطاء في شرق أوكرانيا. ونأمل أيضا أن ينظر التقرير في حالة حقوق الإنسان في القرم المحتلة. كما جرت الإفادة بذلك، منع زعيم تتار القرم مصطفى دزمليف، من العودة إلى بلده الأصلي القرم. وقد اقتحمت مجموعة رجال يرتدون ملابس تمويه مكاتب الجمعية التترية، ومزقوا العلم الأوكراني هناك. وقد أقالت السلطات المحلية مدير ورئيس تحرير برامج تتار القرم في التلفزيون الحكومي في القرم، لأنه انتقد الرقابة المتزايدة.

وبلغ الانفصاليون في شرق أوكرانيا مستوى جديدا من أعمال العصابات في ٢٥ نيسان/أبريل، عندما اختطفوا مجموعة من ممثلي منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. على وجه الخصوص، عندما طلب من الانفصاليين إطلاق سراح الرهائن، نقل عن الانفصاليين قولهم إنهم بحاجة للتحدث إلى السلطات المختصة في الاتحاد الروسي. إن وفد بلدي يدين بشدة اختطاف مراقبي بعثة التحقق العسكري التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وموظفي الأمن الأوكرانيين. وتشير مثل هذه الأعمال، فضلا عن عرض الرهائن، بوضوح إلى الطابع الحقيقي لنوايا الانفصاليين الذين يسعون لتعطيل عملية المراقبة الدولية، حتى يتمكنوا من مواصلة مهاجمة أوكرانيا بعيدا عن أنظار المجتمع الدولي.

يجب على الأطراف التي لها تأثير على المتشددين الانفصاليين، أولا وقبل كل شيء الاتحاد الروسي، اتخاذ جميع الخطوات اللازمة من أجل الإفراج الفوري عن جميع الرهائن، بدون شروط مسبقة. ويتعين دعم جهود الرصد والوساطة الدولية التي تبذلها الأمم المتحدة، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والهيئات الإقليمية الأخرى بشكل كامل، وضمان سلامتها وأمنها، والسماح بحرية الوصول بشكل كامل إلى الأراضي الأوكرانية.

وفي خضم استعداد أوكرانيا للانتخابات على مستوى الوطني في ٢٥ أيار/مايو، يقوم المعارضون لاستقلال أوكرانيا وسيادتها وسلامتها الإقليمية بنفس الشيء. وعلى حد تعبير رئيس بلدية الشعب سلافنيساك الذي نصب نفسه، فياتشيسلاف بونوماريف، ”سنتخذ كل التدابير اللازمة لكي لا تجري الانتخابات في الجنوب الشرقي“. وقال عندما سئل عما هم مستعدون للقيام به ” سنأخذ رهائن ونشنقهم، الأمر جدي، أتفهمون“.

ولا يمكن للقصد هنا أن يكون أكثر وضوحا، أي منع أوكرانيا من العودة إلى الحياة الطبيعية. إننا ندرك جميعا وجود شكاوى مشروعة في جنوب شرق أوكرانيا، الذي عانى لعقود من سوء الإدارة والفساد وسوء الحكم، بما في ذلك حكم الرئيس السابق يانوكوفيتش، الذي فر من البلد مطرودا. لقد حان الوقت لكي تبدأ الحكومة الحالية في المعالجة الجدية لمشاكل التنمية الاجتماعية والاقتصادية، لأن الكثير من السخط مرده المخاوف الاجتماعية والاقتصادية للسكان. وبمجرد معالجة تلك المشاكل، فإنني على ثقة بأن ما يسمى بالنزعة الانفصالية سوف تتراجع. ولا ينبغي أن يحدث ذلك، وفقا للبعض، لأن من شأنه أن يتعارض مع هذا السيناريو.

تدين حكومتي تصرفات الانفصاليين المسلحين ومساندهم الخارجيين، الهادفة إلى المزيد من التقويض والتهديد لسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية واستقلالها. وتقع المسؤولية الآن على الاتحاد الروسي لوقف التدخل في الشؤون الداخلية لأوكرانيا وإثارة الاضطرابات فيها، والتخلي عن تهديداته باستخدام القوة. إن أوكرانيا تقوم بدورها فيما يخص تنفيذ اتفاق جنيف في أوكرانيا. وحان الوقت بالنسبة للاتحاد الروسي، لكي يرقى إلى مستوى التزاماته، ويستعيد احترام ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي .

السيد منغرال (تشاد) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، السيد فيلتمان، على إحاطته الإعلامية.

إن تشاد، على غرار الدول الأعضاء الأخرى، يساورها قلق بالغ جراء تدهور الحالة في شرق أوكرانيا. وبعد فترة من الهدوء النسبي بعد إعلان جنيف، تواجهنا اليوم ظروف جديدة، شهدت اختطاف أعضاء بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومحاولة اغتيال رئيس بلدية خاركيف، واحتلال العناصر الموالية للاتحاد الروسي للمباني العامة في لوغانسك وأماكن أخرى. إن تشاد تدين تلك الأفعال العنيفة، التي تقوض جهود التفاوض والمصالحة في أوكرانيا. وتدعو لإطلاق سراح الرهائن وجميع الأطراف إلى ضبط النفس والتزام الهدوء.

بالنظر إلى الحالة الخطيرة، تكرر تشاد نداءها إلى تلك البلدان التي لها تأثير على الأطراف لاستخدام كل الوسائل الممكنة والمتاحة لها، لفتح حوار بينهما. ونحن مقتنعون بأن الحل لمشكلة أوكرانيا لا يمكن إلا أن يكون سياسيا. وينبغي السعي إلى تحقيقه، مع احترام سيادة أوكرانيا واستقلالها وسلامتها الإقليمية، وفقا لميثاق الأمم المتحدة. وتحقيقا لهذه الغاية، فإننا نحث المجتمع الدولي، ومجلس الأمن على وجه الخصوص، على مضاعفة جهودهما لمتابعة الوساطة، وذلك لجعل الجانبين أقرب معا، من أجل السعي للتوصل إلى حل سلمي مع الاحترام الكامل لحقوق الإنسان، وحقوق الأقليات في أوكرانيا بوجه خاص.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي الوطنية.

أريد أن أنضم إلى أعضاء المجلس الآخرين فيما يخص شكر وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، السيد فيلتمان، على عرضه آخر المستجدات فيما يخص الحالة في أوكرانيا.

لا تزال الحالة في أوكرانيا متوترة، ويظل احتمال حدوث مزيد من التصعيد مصدر قلق بالغ للمجتمع الدولي. ويجب الحذر بشكل كبير، لضمان ألا تتحول الأزمة إلى حرب أهلية. وإذا حصل ذلك، فإنها ستصبح نزاعا يتسم بالطابع الدولي، مع أصداء له في كل مكان. لقد تابعنا باهتمام شديد المحادثات التي عقدت قبل نحو أسبوعين في جنيف بين أوكرانيا والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الاتحاد الروسي.

وقد اتفقوا خلال الاجتماع على اتخاذ خطوات ملموسة أولية لنزع فتيل التوتر، واستعادة الأمن لجميع المواطنين. وتقرر أن تمتنع جميع الأطراف عن ممارسة أعمال العنف والترهيب والأعمال الاستفزازية. ودعا الاجتماع على وجه التحديد إلى نزع سلاح كل الجماعات المسلحة غير الشرعية، وعودة جميع المباني التي جرى الاستيلاء عليها بصورة غير مشروعة إلى أصحابها الشرعيين. وجرى الاتفاق بشكل مهم، على إصدار عفو عن المتظاهرين الذين ألقوا أسلحتهم، وأخلوا المباني التي كانوا يحتلونها.

إننا نعتقد أن الاتفاق الذي تم التوصل إليه في جنيف، يشكل أساسا لإيجاد حل سلمي للأزمة في أوكرانيا. وأعطى هذا السيناريو بصيصا من الأمل، كما أشار إلى ذلك بجدارة وكيل الأمين العام فيلتمان. وأخشى أن بصيص الأمل هذا، قد بدأ في التلاشي سريعا أمام أعيننا. حيث لا يزال رجال مسلحون يستولون على مبان في مدن في شرق أوكرانيا، كما أن مستوى العنف في تصاعد.

إن اعتقال واحتجاز المراقبين التابعين لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، المكلفين بعمل وكان ينتظر أن يؤدوا دوراً أساسياً في تنفيذ تدابير وقف التصعيد المتفق عليها في محادثات جنيف يشكل، في رأينا، إهانة للمجتمع الدولي. ونحن نؤيد موقف الأمين العام بضرورة تمكين البعثات الدولية العاملة في أوكرانيا من أداء واجباتها دون عوائق. ونطالب بالإفراج عن مراقبي المنظمة فوراً ونحث من لديهم نفوذ في العواصم على استخدام نفوذهم لتحقيق ذلك.

وكما هو الحال في كل نزاع، فإن الطريق إلى تحقيق السلام والأمن والاستقرار الدائمين في أوكرانيا يكمن في الحوار بين جميع الأطراف المعنية. والبديل المتمثل في الخيار العسكري إنما يؤدي إلى استتراف شرايين أوكرانيا المفتوحة. ونعتقد أن اتفاق جنيف يوفر إجراء جراحياً قوياً لمعالجة تلك الشرايين النازفة. إن الوقت يداهمنا. وأوكرانيا هي المريض. ومجلس الأمن والمجتمع الدولي يشكلان الفريق الجراحي. فلنعمل على استقرار حالة المريض واستعادة عافيته، وإلا سوف يترف كثيرون آخرون. وتلك هي مسؤوليتنا الجماعية.

أستأنف الآن مهامي كرئيس للمجلس.

أعطي الكلمة لممثل أوكرانيا.

السيد سيرغييف (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه الجلسة وعلى إتاحة الفرصة لمخاطبة مجلس الأمن. وأود أيضا أن أشكر وكيل الأمين العام فيلتمان على إحاطته الإعلامية، وجميع أعضاء المجلس على بياناتهم.

لقد انقضى شهر منذ قامت روسيا باحتلال القرم وضمها بصورة غير قانونية، باستخدام قواتها العسكرية وانتهاك القانون الدولي بوحشية. وللأسف، لم تتوقف روسيا عند هذا الحد، ويبدو أن قادتها يستهدفون الآن أجزاء أخرى من أوكرانيا والتدخل في شؤونها الداخلية بوقاحة. والاتفاقات التي تم التوصل إليها في اجتماع جنيف الذي ضم وزراء خارجية أوكرانيا والاتحاد

الروسي والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في ١٧ نيسان/أبريل أتاحت بارقة أمل خافتة للتوصل إلى حل دبلوماسي.

وبغية تنفيذ بيان جنيف لوقف تصعيد الموقف في المناطق الشرقية من أوكرانيا، اتخذت حكومة أوكرانيا الخطوات العملية الضرورية على الفور. وفي غضون أسبوع واحد، علقت الحكومة المرحلة النشطة من عمليتها لمكافحة الإرهاب، التي كان هدفها الرئيسي استعادة القانون والنظام وحماية المدنيين. وشرعت في الإصلاح الدستوري. وأقرت مفهوم الإصلاح الإداري المحلي، القائم على مبادئ لامركزية السلطة في البلد، وتمكين المجتمعات المحلية بدرجة كبيرة وتحسين الإدارة على مستوى المقاطعات والمناطق. وتم إعداد مشروع قانون بشأن العفو عن المشاركين في الانتفاضات في المناطق الشرقية ويسري على المحتجين بشرط تسليم أسلحتهم وإخلاء المباني الإدارية التي احتلوها بشكل غير مشروع، ما عدا من يشتبه بارتكابهم جرائم خطيرة. ودعا الائتلاف البرلماني جميع الأحزاب السياسية الممثلة في البرلمان الأوكراني إلى توقيع مذكرة تفاهم بشأن سبل تسوية الموقف في شرق أوكرانيا. كما واصل وزير الداخلية والخدمات الأمنية تنفيذ حملة على المستوى الوطني لضبط الأسلحة غير المشروعة من السكان، وتم تسليم أكثر من ٠٠٠ ٦ قطعة سلاح مؤخراً. وأوكرانيا تبدي التزامها بالتعاون البناء مع مؤسسات حقوق الإنسان والمنظمات الدولية.

فماذا فعلت روسيا فيما يخصها من وثيقة جنيف؟ إنها لم تفعل شيئاً. ولأن الانفصاليين لا يتمتعون بدعم بين صفوف السكان في شرق أوكرانيا، فقد لجأت روسيا إلى طرق جديدة لزعزعة استقرار، وإعداد وتنفيذ العديد من الاستفزازات المسلحة من خلال عملائها. وواصلت الوحدات شبه العسكرية غير المشروعة التي ترعاها روسيا زعزعة الاستقرار في شرق أوكرانيا، والتهيئة لمرحلة جديدة من العدوان العسكري. و لم تفعل القيادة الروسية شيئاً لكي تنأى بنفسها علناً عن الانفصاليين والمحرضين المسلحين أو حثهم على إلقاء أسلحتهم فوراً وإخلاء المباني الإدارية التي استولوا عليها. بل إن روسيا امتنعت حتى الآن عن إدانة احتجاز الرهائن، وبينهم صحفيين، أو الأفعال الصارخة للانفصاليين من كراهية الأجانب ومعاداة السامية. وأي محاولات من جانب روسيا لإظهار أن الحكومة الأوكرانية تحاول استخدام القوة ضد السكان الأوكرانيين السلميين ما هي إلا أكاذيب.

وحكومة بلدي تحترم حرية التعبير وحق التجمع السلمي، ودستور أوكرانيا يكفلهما. ولكن، عندما تقوم مجموعات مدججة بالسلاح ومدربة بشكل احترافي بقيادة الجيش الروسي بالاستيلاء على مرافق إنفاذ القانون والمكاتب الإدارية، وتقتل رجال الشرطة الأوكرانية وتحتجز الرهائن، فإنها بذلك تعمل كالإرهابيين ويجب أن تعامل على هذا الأساس. وعمليات مكافحة الإرهاب الأوكرانية تستهدف حصراً المجموعات المسلحة غير المشروعة التي تهدد المدنيين. وفي الوقت نفسه، فإن المجموعات المسلحة التي تسيطر عليها روسيا تحتجز في واقع الأمر سائر السكان المدنيين من عدة بلدات في المنطقة الشرقية كرهائن متخطية بذلك حدود الإنسانية.

وأسرد هنا بعض الوقائع. فقد اختطف ثلاثة من ضباط إنفاذ القانون الأوكرانيين، وتعرضوا للضرب والتعذيب بوحشية، وقدموا في وقت لاحق لوسائط الاعلام الروسية معصوبي الأعين ومكتوفي الأيدي على أنهم جواسيس أوكرانيين. ويتعرض الصحفيون الأوكرانيون والأجانب للاختطاف بصورة ممنهجة، في حين يسمح للصحفيين الروس بالعمل في المناطق التي تسيطر عليها المجموعات المسلحة غير المشروعة. وقد دمرت مروحية عسكرية بواسطة صاروخ موجه من صواريخ الدفاع الجوي المحمولة. وينبغي أن يكون مفهوما أن المتظاهرين السلميين لا يمكنهم شراء نظم الدفاع الجوي المحمولة من المتاجر العامة. واحتجز ممثلو بعثة التحقق العسكري التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا رهائن

في سلوفيانسك. واحتجاز قوة من المراقبين الدوليين شهادة أخرى على الطابع الإجرامي والإرهابي للمجموعات المسلحة الانفصالية. وعلى النقيض من المطالبة في العديد من البيانات في المجلس اليوم بإخلاء سبيل هؤلاء الرهائن، وكما كان متوقعاً، لم يطالب الاتحاد الروسي أو قادته في موسكو بذلك.

والمهم أن قادة المجموعات المسلحة غير المشروعة قد اعترفوا علانية بالمسؤولية عن جميع الجرائم السالفة الذكر – حتى على شاشات التلفاز. والكثير من أعضاء المجموعات المسلحة غير المشروعة هم من مواطني الاتحاد الروسي، ولا يحاولون حتى التستر على ذلك، ويبرزون بطاقات هويتهم علانية. وقرأنا مؤخراً مقالاً في صحيفة نيويورك تايمز يعلن فيه كوبان قوزاق موزايف عن وجوده ومجموعة مسلحة من منطقته، وكنا قد لاحظنا ذلك في القرم أيضا.

إن وكالات إنفاذ القانون الأوكرانية لديها أدلة ذات مصداقية على تورط هؤلاء الأشخاص في جرائم خطيرة. واليوم، وُصِفت بعض تلك الجرائم. وكان من بينها الجريمة الوحشية ضد فولوديمير ريباك، عضو مجلس مدينة هورليفكا، ويوريف بوبرافكو، وهو ناشط من كييف يبلغ من العمر ١٩ عاماً، اللذين استشهدا على يد أعضاء في جماعات إرهابية. وعثر على جسديهما مشوهين من أثر التعذيب في نهر توريتز على مقربة من سلوفيانسك. كان فولوديمير ريباك قد اختفى في ١٧ نيسان/أبريل في هورليفكا بعد أن حاول انتزاع راية الانفصاليين من فوق مبنى مجلس مدينة هورليفكا. وقد تمكن جهاز الأمن الأوكراني من اعتراض شريط فيديو يصور وقائع الاختطاف، فضلاً عن تسجيلات صوتية لمحادثات هاتفية، مما يوفر دليلاً كافياً على أن قادة الإرهابيين، ولا سيما فياتشيسلاف بونوماريوف، الذي نصب نفسه عمدة لسلوفيانسك، والقائد العسكري للإرهابيين، والعميل الروسي إيغور ستريلكوف، قد تورطوا في القتل. وثبت أن الهوية الحقيقية للعميل الروسي العقيد إيغور جيركين، من الاستخبارات العسكرية الروسية، وهو مسجل كمقيم دائم في موسكو.

وحكومة أوكرانيا تدين بشدة أعمال الإرهاب والعنف المشار إليها آنفا، بما في ذلك المحاولة التي جرت بالأمس لاغتيال عمدة خاركوف، هينادي كيرنز، الذي أيد علانية وحدة أوكرانيا وسلامة أراضيها. وللأسف، فإن روسيا لم تعلن إدانة أو حتى تنصلاً من أعمال الإرهاب والعنف غير المشروعة تلك التي دأب على ارتكابها متشددون غير شرعيين منذ اتفاق جنيف. وأود أن أذكر المجلس بأن روسيا ما فتئت تنكر أن قواتها المسلحة شاركت في احتلال القرم.

غير أن الرئيس بوتين يعترف الآن صراحة باستخدام القوات العسكرية الروسية، ويثني عليها لما أبدته من شجاعة ونجاح في إنجاز تلك العملية الرامية إلى توحيد شبه جزيرة القرم مرة أخرى مع الاتحاد الروسي. بل أصدروا لها أوسمة شرف خاصة أيضا. والآن وعلى الرغم من العديد من الحقائق الدامغة فيما يتعلق بالمشاركة العسكرية الروسية في تنظيم وتوجيه الجماعات المسلحة غير المشروعة في شرق أوكرانيا، ما تزال موسكو تنفي بالقوة نفسها أي مشاركة عسكرية روسية في تلك الأحداث.

وعلاوة على ذلك، فإن روسيا تهدد الآن باستخدام القوة، الأمر الذي يؤكده تركيز قواتها المسلحة بشكل مباشر على الحدود الشرقية من بلدنا. فقد زاد عدد الوحدات المنتشرة على طول الحدود الأوكرانية. وفي الأسبوع الماضي، سمعنا جميعا حملة خطابية عسكرية مكثفة من كبار المسؤولين الروس، بمن فيهم الرئيس بوتين والوزيران لافروف وشويغو. وقد هددوا جميعا بإرسال قوات إلى داخل أراضي أوكرانيا تحت ذرائع مختلفة. وأفاد وزير الدفاع شويغو عن بدء تدريبات عسكرية تنفذها مجموعات من كتيبة تكتيكية من المنطقتين الجنوبية والغربية للقوات المسلحة الروسية فيما يتعلق بـ”الحالة المتدهورة“ في جنوب شرق أوكرانيا. على حد قوله. وبذلك، فقد أكد الجانب

الروسي أن نشاطه العسكري بالقرب من الحدود الأوكرانية في الشهر الماضي لم يكن ذا طابع روتيني، وإنما يتصل مباشرة بتطورات الأحداث الجارية في أوكرانيا. وللأسف، فإن انسحاب القوات الذي أعلن عنه الوزير شويغو بالأمس لم يتحقق. فما زلنا نراقب وجود تلك القوات بالقرب من حدود بلدنا.

لقد وافانا زميلي البريطاني بالمعلومات المتعلقة بالبيان الغريب الذي أدلى به شريكنا الروسي الذي قال إنه إذا ما صارت الأحداث أكثر سوءا في جنوب شرقي أوكرانيا، فإن روسيا ستُعمل النص الذي يجيز لها استخدام قواتها المسلحة في أوكرانيا، بموجب الصلاحية التي منحها مجلس الاتحاد للرئيس فلاديمير بوتين. وقال أيضا إن لروسيا أساسا قانونيا دوليا يخول لها إرسال قوات حفظ السلام التابعة لها إلى أوكرانيا. وأشار إلى الحق في الدفاع عن النفس بموجب المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة، وهو نفسه الحق الذي استخدمته روسيا أثناء النزاع في منطقة القوقاز في عام ٢٠٠٨. ولكن كيف يجوز الحق في الدفاع عن النفس في إقليم بلد آخر؟ وأود أن أذكّره بأن أوكرانيا لم يسبق لها قط أن هددت الاتحاد الروسي، وأنها لن تفعل ذلك أبدا، وأن الأوكرانيين يريدون العيش في سلام وأن يتركوا إلى حال سبيلهم. وليس أدعى إلى السخرية من أن تشير روسيا إلى الحق في الدفاع عن النفس، في حين أنها هي المعتدية في هذه الحالة، بعد أن احتلت القرم بطريقة وحشية، وما تزال تتدخل في الشؤون الداخلية لأوكرانيا بالوحشية نفسها في مسعى منها لزعزعة الاستقرار وتهيئة أوضاع متفجرة في المناطق الشرقية من البلد.

وللأسف، فإننا نشعر بقلق عميق من أن يكون السيناريو الذي وضع للجزء الشرقي من أوكرانيا مماثلا لذلك الذي نفذته روسيا في أبخازيا من قبل. وربما يشمل ذلك السيناريو العديد من الخطوات.

قد تبدأ الخطوة الأولى بأن تبادر جماعة صغيرة من الانفصاليين المحليين المدعومين بجماعات مسلحة خاضعة للنفوذ الروسي إلى فرض سيطرتها على المجالس الإقليمية، وإرغام تلك الجماعات على الزعم بإنشاء ما يسمى ”نوفورسيا“ المستقلة وغير الشرعية داخل الحدود التي وصفها الرئيس بوتين في مقابلة صحفية. وقد رأينا أن تلك الخطوة قد اتخذت بالفعل في دونيتسك وسلوفانسك وخاركيف ضد إرادة الغالبية العظمى من السكان المحليين، وضد الدستور الأوكراني.

وتتمثل الخطوة الثانية في اعتراف الاتحاد الروسي فورا بتلك الكيانات الإقليمية على أنها دول مستقلة.

ثم تليها الخطوة الثالثة: بإرسال الاتحاد الروسي قواته إلى أوكرانيا – بناء على طلب من السلطات التي نصّبت نفسها حديثا في تلك الكيانات الإقليمية – تحت ستار حفظة السلام أو الدفاع الجماعي عن النفس.

وللأسف، فإنه يجب عليّ القول أن ذلك السيناريو واقعي تماما، على النحو الذي أفادت عنه التقارير بشأن مشاهدة بعض المركبات العسكرية الروسية الثقيلة بالقرب من الحدود مع أوكرانيا وهي تحمل علامات ”بعثة حفظ السلام“ مكتوبة عليها باللغتين الروسية والأوكرانية، تماما كما حدث في أبخازيا. ويتمثل أحد الأهداف الرئيسية لذلك السيناريو في عرقلة الانتخابات الرئاسية المقرر إجراؤها في ٢٥ أيار/مايو، علما بأنها تأتي على رأس أولويات حكومة وشعب أوكرانيا.

وأود أن ألخص بياني بتقديم بعض الاستنتاجات الموجزة. لقد انقضى اثنا عشر يوما على انعقاد اجتماع جنيف. لقد بذلت أوكرانيا كل ما في وسعها من أجل تهدئة الوضع. وعلاوة على ذلك، فقد تم التسليم بالخطوات التي اتخذناها وحظيت بالدعم من قبل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والأطراف المعنية الأخرى. وفي المقابل، لم تفعل روسيا شيئا.

فكيف يمكن أن تحل المشكلة؟ والإجابة بسيطة: يتعين على روسيا تنفيذ اتفاقات جنيف كما يلي. أولا، ينبغي أن تسحب روسيا جيشها من حدود أوكرانيا. ثانيا، ينبغي أن

تصدر روسيا بيانا رفيع المستوى تدعو فيه الجماعات الموالية لها إلى إطلاق سراح جميع الرهائن المحتجزين ونزع سلاحها، فضلا عن إخلاء جميع المباني الإدارية التي حازت عليها. ويجب عليها أيضا إدانة جميع أعمال الإرهاب والعنف التي ترتكبها تلك الجماعات، وأن تنأى بنفسها عن تلك الأنشطة. ثالثا، ينبغي أن توقف روسيا خطابيتها الشبيهة بالحرب، وأن تشرع في التعامل بطريقة متحضرة وبناءة. أخيرا وليس آخرا، يجب أن تمتنع روسيا عن اتخاذ أي إجراءات تهدف إلى تقويض الانتخابات الرئاسية المقرر عقدها في ٢٥ أيار/مايو في أوكرانيا.

وندعو مجلس الأمن إلى تقييم الإجراءات والبيانات الصادرة عن روسيا فيما يتعلق بأوكرانيا والأخذ بها على محمل الجد، علاوة على اتخاذ خطوات حاسمة لوقف دوافعها العدوانية بهدف حماية السلامة الإقليمية لأوكرانيا، التي تتعرض للتهديد مرة أخرى.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): لقد طلب ممثل الاتحاد الروسي الكلمة للإدلاء ببيان إضافي.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): إنني قطعا لا أريد أن أطيل اجتماعنا هنا هذا المساء. ولعل أبسط الردود هو الاطلاع على البيان الذي أدليت به في وقت سابق مرة أخرى، لأنه يعكس رؤيتنا وموقفنا. ومع ذلك، أود الإدلاء بتعليق موجز جدا.

لقد قيل الكثير هنا عن خطأ ما في تفسير البيانات التي أدلينا بها في مختلف المنتديات والحالات. بل إن زميلنا الأوكراني شرع في وصف سيناريو رائع عن الكيفية التي يرى بها الطريقة التي يتكشف بها تطور الأحداث في أوكرانيا لاحقا. والسيناريو الوحيد الذي أرغب في سماعه – غير أنني لم أستمع إليه بعد – هو ذلك الذي يشمل الإشارة إلى الجهود المخلصة التي تبذلها السلطات في كييف من أجل تنفيذ وثيقة جنيف. وقد بدأ السيد فيلتمان بالقول بأن هناك العديد من التفسيرات لتلك الوثيقة. وفي الواقع، فإن تلك الوثيقة سهلة للغاية وليس فيها ثمة ما يمكن تفسيره أصلا. وليس هناك ما يمكن القيام به سوى تنفيذها. ولنفعل ذلك. لقد ساعدت روسيا على صياغتها. غير أنه ينبغي اتخاذ الإجراءات اللازمة لدعمها – أولا وقبل كل شيء، من جانب السلطات في كييف – إن كانت كذلك بالفعل. وللأسف، فقد تمت الإشارة إلى تقاعسها عن اتخاذ الإجراءات اللازمة في البيان الذي أدليت به هنا في وقت سابق اليوم.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمتي. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٣٥.